أثر الزيادة السكانية
على هيكل الصادرات الزراعية في مصر

ا.م.د. خلود حسام

عميدة كلية التجارة بنات بأسيوط

جامعة الأزهر

د. محمد عبد القادر

مدرس الإحصاء بكلية التجارة بنين

جامعة الأزهر

المنارة للاستشارات

www.man

المنارة للاستشارات
www.mar

المقدمة

ينتمي هذا البحث إلى تلك الأبحاث التي تهتم بدراسة أثر الزيادة السكانية على البيئة والموارد الاقتصادية، وان كانت مشكلة زيادة السكان في مقابل عدم كفاية الغذاء مشكلة رئيسية في العالم الثالث فان هذه المشكلة تبدو بصورة أكثر حدة في قارتنا الأفريقية التي باتت عاجزة عن إطعام نفسها بسبب فقر التربة الطبيعي في الإنتاج، فالانهيارات الجليدية التي خلفت وراءها مسارب معدنية خصبة عبر أوروبا وأمريكا الشمالية لم تصل أفريقيا قط.. كما أن التربة الأفريقية عرضة باستمرار لحالات من الانجراف والتصحر (براون، ١٩٨٥). كما أنها في وطننا العربي تحولت إلى فجوة غذائية زادت منذ منتصف السبعينات حتى وصلت إلى ٣٤,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٦). وبعد تراجع الجوع بشكل مطرد لأكثر من عقد من الزمان، يبدو أن الجوع العالمي آخذ في الارتفاع مما يؤثر على ١١% من سكان العالم، فما زال هناك ٨١٥ مليون شخص يعانون من الجوع وبحلول عام ٢٠٥٠ فإنه من المتوقع زيادة عدد سكان العالم إلى ١٠ مليار نسمة، سيتعين زيادة إنتاج الأغذية بنسبة ٥٠% على الصعيد العالمي (الفاو، ٢٠١٧)

وبالرغم من ربط الدراسة بين الزيادة السكانية والإنتاج الزراعي إلا أنها لا تنتمي للديموجرافيا الاقتصادية إذ أن هذا الفرع من العلم معني بإعادة الإنتاج، كما أنها لا تنتمي للاقتصاد السياسي وان كانت تتخذ من الجدل النظري حول السكان والتنمية منطلقاً لها.

المنارة للاستشارات
www.mar

ويعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات أهمية في الاقتصاد المصري نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الاقتصادي، وشهد هذا القطاع تطورا كبيرا خلال الفترة الماضية نظرا لما تم إدخاله من أساليب تكنولوجية حديثة ومتطورة انعكست على أداء هذا القطاع بصفة عامة وزيادة إنتاجية الفدان من معظم المحاصيل الزراعية بصفة خاصة، كما يعتبر الركيزة الأساسية للتقدم والتطور وتحقيق الرفاهية لما يظفر به من إمكانات وقدرات إنمائية، فهو المجال الرحب الذي يتسع ويجود بكل ما فيه لتحقيق التنمية الشاملة إذا تمت الاستفادة بأحدث ما يقدمه العلم من مبتكرات.وإذا استفدنا بكل قطعة ارض خصبة في جمهورية مصر العربية.

كما انه يساهم بنحو ١٣,٦% من الناتج المحلى الإجمالي، حيث بلغت قيمة الإنتاج الزراعي ١٤٢,٢ مليار جنيه لعام ٢٠١٥/٢٠١٦، كما بلغت قيمة الصادرات الزراعية نحو ٦,٧٩ مليار جنيه خلال نفس العام. ويساهم قطاع الزراعة في إعالة نحو ٥٥% من السكان، حيث يعمل به نحو ٥,٥ ملايين مشتغل يمثلون نحو ٢٣% من إجمالي قوة العمل خلال نفس العام، ويعتبر المسئول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي للسكان، وقد نجح في تقليل حجم الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من محاصيل الذرة والأرز والخضر والفاكهة والألبان والبيض والأسماك، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة ٧٥% من اللحوم الحمراء، وبنسبة ٧٠% من السكر وبنسبة ٥٨% من القمح، كما أن له دور رئيسي في توفير الخامات اللازمة لعدد من الصناعات الهامة وفى مقدمتها صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية (نشرة البيانات القومية، العدد ٢٢، يناير ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.mar

إلا أن قطاع الزراعة يعاني من عدة معوقات ومشكلات تحد من انطلاقته من أهمها النقص الدائم في الرقعة الزراعية في الوادي والدلتا بسبب اقتطاع مساحات كبيرة في أغراض العمران وإقامة المشروعات، هذا بالإضافة إلى انتشار الممارسات الخاطئة التي يقوم بها الزراع والتي من أهمها التجريف، والتبوير، والري بالغمر، وشيوع الأساليب المزرعية التقليدية، والتمسك بالمحاصيل ذات الإنتاجية المنخفضة، وذيوع العادات والتقاليد والقيم المتوارثة المثبطة لكل برامج التقدم والتطور.

الأمر الذي جعل هناك صعوبة بالغة تواجه القائمين على هذا القطاع حيث دلت المؤشرات على أن الإنتاج من الغذاء لا يفي بالاحتياجات المتزايدة للسكان حيث يتزايدون بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الإنتاج الزراعي. الأمر الذي أدى لوجود فجوة غذائية تتزايد حدتها عاماً بعد آخر حيث أن معدلات النمو السكاني تفوق دائماً معدلات النمو في الإنتاج الزراعي حيث ارتفع عدد سكان مصر من ١٨,٩٧ مليون نسمة عام ١٩٤٧ إلى حوالي ٧٣,٦٦مليون نسمه عام ٢٠٠٨ على الرغم من الانخفاض الضئيل في متوسط معدل النمو السنوي بين الفترات التعدادية حيث بلغت ٢,٠٢ % بين تعدادي ١٩٩٦ – ٢٠٠٦بعد أن كانت تبلغ ٢,٣٤ % بين تعدادي ١٩٤٧ – ١٩٦٠، وبلغت المساحة المزروعة في مصر عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ حوالي ٨,٧٦ مليون فدان والمساحة المحصولية ١٦,٢ مليون فدان ليبلغ نصيب الفرد حوالي ٠,١٢فدان بعد أن كان حوالي ٠,٥٣فدان عام ١٨٩٧،وحوالى٠,٣فدان عام ١٩٤٧ ورغم مجهودات الدولة لزيادة المساحة المزروعة حيث من المستهدف استصلاح ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ إلا أن تآكل وفقد الأرض

المنارة للاستشارات
www.mar

الزراعية غالباً يتساوى مع جملة الأرض المستصلحة مما يجعل المحصلة صفراً(www.idsc.gov.eg).

وحتى يمكن إحداث تنمية زراعية لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء للزيادة السكانية المرتفعة في مصر ٢,٣ مليون نسمة / عام وفقا لتقرير المجلس القومي للسكان ٢٠٠٨، ينبغي النهوض بالإنتاج الزراعي وتحديثه عن طريق التحول من أساليب الإنتاج التقليدية والمتوارثة إلى أساليب ونظم جديدة تتضمن تقنيات زراعية مستحدثة وتبنى السياسات الزراعية المتوازنة التي تهدف إلى الوصول إلى معدلات عالية من الوحدة الفدانية وتحقيق فائض من الإنتاج الزراعي يلبى احتياجات ورغبات كل أفراد المجتمع.

لذا أصبح من الضروري التوجه نحو التوسع الزراعي الأفقي من خلال استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية لتحقيق التنمية الزراعية المنشودة ولتعويض النقص الحاد والمتزايد في الرقعة المزروعة، وسد الفجوة الغذائية ولإعادة توزيع السكان المكدسين في المناطق القديمة، والقضاء على المشكلات الاجتماعية والصحية والبيئية وتحقيق الأمن الغذائي، وبذا صار هذا النشاط ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية لا يمكن التغاضي عنها أو التقليل من شأنها.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في كونها تعتبر وما تسفر عنه من نتائج وتوصيات إضافة علمية إلى دراسة اثر الزيادة السكانية على تنمية الصادرات الزراعية، ربما يمكن الاسترشاد بما تتضمنه من مفاهيم ومتغيرات

المنارة للاستشارات
www.mar

بحثية وأساليب إحصائية، وما قد يسفر عنها من فوائد تطبيقية تتبين من خلال تلك الدراسة.

أما الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فتنبع من أن التوسع الزراعي الأفقي في مصر بديل حتمي تفرضه الظروف الحالية المتمثلة في اتساع الفجوة بين كل من الاستهلاك والإنتاج.

وتعتبر هذه الدراسة محاولة علمية لتحديد أهم المقترحات لزيادة الصادرات المصرية وخفض الواردات وتقليل الفجوة بين العرض والطلب في السوق المحلية للقطاع الزراعي.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من وجود علاقة قوية بين كفاءة أداء القطاع الزراعي لخدماته وبين تحقيق متطلبات التنمية بمنطقة الدراسة إذ أن كفاءة أداء هذه الخدمات تنعكس إيجابيا على المستفيدين والعكس صحيح.

مشكلة الدراسة

اعتمدت الدول الاستعمارية ولفترات طويلة على المستعمرات كمصدر للمواد الخام اللازمة لعملية التصنيع ومن ثم التنمية كما اعتمدت على أراضيها الزراعية كمصدر لغذاء الدول المستعمرة غير أن المستعمرات ما لبثت أن تحررت وحاولت اللحاق بالدول الغربية ولم تجد سوي محاولة تقليدها، هكذا تسارعت خطي الدول حديثة الاستقلال نحو التصنيع ففقدت جزءً لا يستهان به من طاقتها الزراعية. يضاف إلى ذلك أن ضعف الجهاز الإنتاجي القادر على إدارة الموارد بكفاءة وقف عائقاً أمام محاولات التحديث. ويعد التحدي الذي تواجهه الدول النامية حاليا ومنها مصر هو توفير الغذاء لسكانها، وتوفير المواد الخام اللازمة لعملية التنمية، كما أن مصر والدول العربية تعاني من

المنارة للاستشارات
www.mar

فجوة غذائية بدأت منذ سبعينات القرن الماضي. ورغم محاولات سد هذه الفجوة من خلال بعض أشكال التضامن العربي تمثل في إنشاء المنظمة العربية إلا أن الفجوة لا زالت تتسع الأمر الذي يعود في الأساس إلى تدهور قطاع الزراعة بالدول العربية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين الزيادة السكانية وبين الإنتاج الزراعي في مصر ومن ثم على هيكل الصادرات والواردات الزراعية من خلال العديد من المتغيرات التي تتمثل في:

١- قيمة الصادرات.

٢- قيمة الواردات.

٣- مساحة الأراضي الزراعية

٤- الزيادة الطبيعية للسكان.

٥- حجم السكان.

٦- نسبة الريف من إجمالي السكان.

٧- نسبة العاملين بالزراعة من إجمالي القوى العاملة.

للوصول إلى تحليل اقتصادي مناسب لحصر المشكلة واقتراح سبل لحلها من خلال هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.mar

فروض الدراسة

تفترض الدراسة وجود بنية عاملية بين متغيرات الدراسة السابق الإشارة إليها كما تفترض وجود علاقة مباشرة بين حجم السكان وبين الفجوة الغذائية المشار إليها بالفارق بين الصادرات والواردات الزراعية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل بيانات السكان وخصائصهم وتنامي مساحات الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي خلال قرنين من الزمان هما عمر مشروع التحديث المصري منذ بداياته مطلع القرن التاسع عشر، وذلك لاستخلاص شبكة العلاقات بين المتغيرات. كما تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي عن طريق بناء نموذج تفسيري للعلاقات بين متغيرات الدراسة.

خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام هم:

القسم الأول: النمو السكاني والتنمية في مصر

القسم الثاني: دور الزراعة في إحداث التنمية في مصر والعالم العربي

القسم الثالث: الدراسة الاقتصادية والإحصائية لأثر الزيادة السكانية على تنمية الصادرات الزراعية في مصر والوطن العربي

القسم الأول: النمو السكاني والتنمية في مصر

يدور الجدل التاريخي حول علاقة السكان بالتنمية بين أنصار النظرية المالتوسية الحديثة وأنصار منظور التنمية لعلاج المشكلة السكانية..على أن سببية العلاقة بين التزايد السكاني وواقع التخلف هو محل الجدل الأساسي بين

المنارة للاستشارات
www.mar

أنصار المدرستين.(رمسيس ١٩٩٣) فترى وجهة النظر النيومالثاسية أن النمو السكاني يحدث تأثيرا على كمية الموارد التي يتم استهلاكها في العالم، فالنمو السكاني في أي مكان في العالم يهدد نوعية الحياة التي نحياها، كما يجهض عمليات تحسين مستويات المعيشة التي تحاول الدول تحقيقها في ظل نمو سكاني مرتفع. بينما يري أصحاب الاتجاه التنموي أن التخلف هو السبب في ظهور المشكلة السكانية فالزيادة السكانية السريعة في العالم الثالث طبقا لتصورهم هي نتاج وليست سببا في الفقر(العيسوي ١٩٨٥).

ولم يحسم الجدل النظري سببية العلاقات التي تباينت بشأنها وجهات النظر، ويري الباحثان أن نظرية الحجم الأمثل للسكان هي الأنسب لتمثيل الواقع المصري.

تعتمد نظرية الحجم الأمثل للسكان على نظريتي الإنتاج والغلة المتناقصة بمعني انه بزيادة النمو السكاني – الذي هو المحدد الرئيسي للعرض بالنسبة لقوة العمل – يزداد العرض من قوة العمل حتى يصل لنقطة تبدأ عندها الغلة في التناقص. أنصار نظرية الحجم الأمثل كـ "ادوين كانان وويكسل وروبينز" يخضعون السكان خضوعا تاما للموارد الاقتصادية المتاحة، فهم يعتقدون أنه إذا أمكن معرفة الموارد الاقتصادية واحتمالات زيادتها فان الحجم الأمثل للسكان يمكن تحديده. ولم تهمل هذه النظرية أن المجهودات المستمرة للإنسان والتقدم الفني يؤدي بدون توقف إلى زيادة الحجم الأمثل للسكان في الأقاليم المختلفة (المسير، ١٩٦٧).

أهم الدراسات التي تمت في هذا المجال هي تلك الدراسة التطبيقية حول الحجم الأمثل للسكان والتي قام بها نادي روما Club of Rome بعنوان

المنارة للاستشارات
www.mar

"حدود النمو" عام ١٩٧٢، حيث حاولت دراستهم الإجابة عن السؤال الخاص بحجم السكان الذي يمكن الأرض من تعظيم المستوى الاقتصادي والاجتماعي لقاطنيها، وبعد أن قام فريق العمل من نادي روما ببناء نموذج للمحاكاة Simulation لتطبيقه على الحاسب الآلي في ظل بعض الخيارات المقترحة حول النمو السكاني والاستثمار الرأسمالي في التنمية، توصل الفريق إلى نتيجة خطيرة مؤداها أن حجم السكان في العالم الحالي كبير جدا، وأن السكان يستهلكون موارد العالم بمعدلات مرتفعة بالشكل الذي سيجعل موارد العالم تستنزف تماما عام ٢١٠٠، حيث سينهار الاقتصاد العالمي وينخفض حجم السكان في العالم بصورة هائلة حيث يرتفع معدل الوفيات بسبب استنزاف موارد العالم.إن هذه النتيجة هي أكثر التوقعات قتامة حول النتائج المترتبة على النمو في السكان بصورة أكبر من نمو الموارد.على أنه ينبغي الإشارة إلى أنه من الناحية الواقعية فان الصورة ليست بهذه القتامة، على سبيل المثال ربما يكون النفط مصدراً من مصادر الطاقة النافذة، إلا أن الطاقة كمصدر لا نهائية وكل ما نحتاجه هو أن نكون على قدر من المهارة تمكننا من فك أسرار هذا العالم الذي نعيش فيه.

ويعود تبني الباحثان لهذه النظرية إلى الظروف التي صاحبت مشروع التحديث المصري الذي بدأه محمد على باشا في الربع الثاني من القرن التاسع عشر وأعتمد على زيادة موارد القطاعات الاقتصادية وقتها وهي: الزراعة والتجارة وبعض الصناعات الحرفية، وتركيز الفائض الاجتماعي الناتج عنها (ضرائب وعمل عن طريق السخرة) في يد الدولة (رزق ١٩٨٨).

المنارة للاستشارات
www.mar

كانت الزراعة في قلب مشروع محمد على للتحديث، فقد راهن على زيادة موارد الدولة من هذا القطاع الحيوي، هكذا أدخل المحاصيل التصديرية التي عرفت باسم المحاصيل النقدية كالقطن كما قام بتحديث نظام الري عام ١٨٢٠ وهو العام الذي مثل بداية الثورة الديموجرافية الحديثة (حمدان، ١٩٨٣).

كان عدد سكان مصر بداية القرن العشرين وفقاً لتقديرات الحملة الفرنسية ٢,٤٧ مليون نسمة، وفي عام ١٨٢١ لم يزد وفقا للتقديرات التي تمت خلال هذا العام عن ٢,٥٣ مليون نسمة بمعدل زيادة ٠,١٤% سنويا غير أن عدد السكان مع نهاية عصر محمد على عام ١٨٤٦ وصل إلى ٤,٤٧ مليون نسمة ليصل معدل النمو خلال هذه الفترة إلى ٢,٣% (أنظر الجدول رقم ١ بالملاحق) ولتبدأ الثورة الديموجرافية الحديثة.وفي نهاية القرن التاسع عشر وصل عدد سكان مصر لقرابة العشرة ملايين نسمة (٩,٧ مليون نسمة وفقا لتعداد ١٨٩٧) كما وصل معدل النمو السكاني خلال الربع الأخير من هذا القرن إلى ٢,٤% (أنظر الجدول رقم ١بالملاحق). وكان الزناد الذي أطلق هذا الانفجار السكاني في مصر هو انقلاب الري والزراعة، مثلما كان الزناد الذي أطلقها في الغرب هو الانقلاب الميكانيكي والانقلاب الصناعي (حمدان ١٩٨٣).

وقد ارتبطت هذه الزيادة الكبيرة في حجم السكان بزيادة مساحة الأرض الزراعية إذ أن هناك متغيرين أساسيين في تاريخ السكان وضوابطهم في مصر هما: مساحة الأرض الزراعية ونوع الزراعة السائدة.. ولا نستطيع أن نفصل بين ثورتنا الديموجرافية الحديثة وثورة القطن الحاكمة والقائدة منذ القرن الماضي(حمدان ١٩٨٣)

المنارة للاستشارات
www.mar

وقد زادت مساحة الأراضي الزراعية خلال هذا القرن من ثلاثة ملايين فدان تقريبا عام ١٨١٣ إلى ما يزيد عن الخمسة ملايين فدان بنهاية القرن، كما زادت الكثافة المحصولية إلى ١٣٦% (انظر الجدول ١) وذلك بسبب الانقلاب الذي حدث في نظام الري، كما وجه الاحتلال البريطاني إلى إصلاح الري وبذلك زادت المساحة التي تروي صيفاً – اللازمة لزراعة القطن – من ٦٠٠ ألف فدان عام ١٨٨٣ إلى ١٥٢٠ ألف فدان بعد إصلاح القناطر الخيرية مطلع القرن العشرين (عباس ٢٠١٣). وزاد إنتاج القطن من ٢١٣ ألف قنطار عام ١٨٣٥ إلى ٥,٥ مليون قنطار تقريباً عام ١٩٠٠(عفيفي، ١٩٦٣). لاغرو إذن أن تكون هذه الزيادة السكانية الكبيرة غير كافية كمصدر للعمل فقد كانت هناك خطط سكانية لاستقدام عمالة من الخارج نهاية القرن التاسع عشر (مابرو، ١٩٧٦).

وقد شهد بداية القرن العشرين أعظم توسع في عملية الري المستديم حدثت بتخزين الفيضان (بناء خزان أسوان عام ١٩٠٢، وتعليته مرتين عامي ١٩١٢ و١٩٣٣) ونتيجة لذلك فقد ارتفعت الكثافة المحصولية بحوالي ١٥٦%، وبعد بناء خزان جبل الأولياء عام ١٩٣٧ ارتفعت الكثافة المحصولية إلى ١٧٠%.

لقد شهد القرن العشرين زيادة عدد السكان بصورة فاقت الزيادات في مساحات الأرض الزراعية، إذ أن عدد السكان قد زاد من قرابة العشرة ملايين نسمة مطلع القرن إلى خمسين مليون نسمة أواخر الثمانينات، أي أن عدد السكان خلال هذه الفترة تضاعف أربع مرات،وأدي ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من المساحة المنزرعة من ١,٢٢ فدان عام ١٩٢١ وقبل كل هذه

المنارة للاستشارات
www.mar

الزيادات في مساحات الأراضي الزراعية، إلى ٠,٣٣ فدان عام ١٩٣٧(أنظر الجدول رقم ١ بالملاحق).

وقد تبنت ثورة يوليو مشروعا طموحا بدأ بعد إنشاء السد العالي في الستينات باستصلاح ٩١٢ ألف فدان، وعاد في الثمانينات ليتم استصلاح ٩١٩ ألف فدان. ورغم كل تلك الجهود فان جملة الأراضي المزروعة في مصر لم تزد إلا قليلاً، من ٥,٩ مليون فدان عام ١٩٦٠ إلى ٦,١ مليون فدان عام ١٩٨٦، ويعود ذلك إلى أن التوسع في مساحات المدن والمناطق السكنية والمنشآت الصناعية جاء على حساب الأرض الزراعية (سعيد ١٩٨٩). وبالرغم من أن الكثافة المحصولية استمرت في الزيادة حتى وصلت إلى ١٩٠% عام ١٩٨٦، إلا أن نصيب الفرد من الأراضي المحصولية لم يزد خلال هذا العام عن ٠,٢٣ فدان (أنظر الجدول رقم ٢).

ولا نستطيع إهمال أثر الاستقطاب الحضري في تراجع نسبة الريف وهجرة العمالة إلى المدن، أن المتغيرين الرئيسيين الذين يدور حولهما الاتجاه الحضري هما: النمو في كلا من السكان والأنشطة، والتوزيع بالنسبة للسكان والأنشطة أيضاً (Hamdan 1959) لقد كان لمشروع التصنيع الذي تبنته ثورة يوليو آثاره الايجابية بالطبع، إلا أن سوء توزيع القاعدة الصناعية وتركزها في المدن الكبرى أدي إلى زيادة حدة الاستقطاب الحضري. ويتلاحظ أنه خلال فترة الستينات مثلا استئثار القاهرة وحدها بثلث المنشآت الصناعية وحوالي الربع من المشتغلين بها وخمس الإنتاج الكلي (حجازي، ١٩٧١).

المنارة للاستشارات
www.mar

لقد مر النمو السكاني في مصر بمراحل كثيرة يمكن دمجها في ثلاث مراحل:

١- مرحلة النمو الحضري الريفي المتعادل: وتتسم بمعدل للنمو يكاد يتساوي في كل من النمطين حيث بلغ المعدل ٢,٩% في الريف و٢,١٩% في الحضر خلال الفترة (١٨٨٢-١٩١٧).

٢- مرحلة معدل النمو الحضري المرتفع نسبياً (١٩١٧-١٩٤٧) وتتميز بارتفاع نسبي واضح في معدل النمو الحضري مقارنة بمثيله في الريف، فقد بلغ مثلاً ٣% سنوياً خلال الفترة (١٩١٧-١٩٢٧)، بينما بلغ مثيله في الريف ٠,٨٣%. يفسر ذلك حركة السكان وهجرتهم من الريف إلى الحضر.

٣- معدل النمو الحضري المتراكم (١٩٤٧-١٩٧١) بمعني معتمداً على ذلك النمو النسبي الواضح في المرحلة السابقة، أصبح يستند إلى الامتداد والاتساع في المدن القائمة، فضلاً عن نشأة عدد من المدن والمراكز الحضارية الجديدة، وصل عددهم عام ١٩٦١ إلى ثلاثة أضعاف مثيله الريفي (الكردي،١٩٨٤).

وقد زاد عدد سكان المدن بالوجهين البحري والقبلي خلال الفترة (١٩٣٧-١٩٩٦) من ١٠,٢% إلى ٢٣,٢%، كما تضاعف عدد المدن تقريباً خلال هذه الفترة، فقد زاد عدد المدن في الوجه البحري من ٥١ إلى ١٠٣، كما زاد عدد المدن في الوجه القبلي من ٤٤ إلى ٧٨ مدينة خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٩٦) وانخفضت النسبة المئوية لسكان القرى من ٧٥% إلى ٥٦,٨% (أنظر الجدول رقم ٣ بالملاحق).

المنارة للاستشارات
www.mar

نستطيع أن نقول إذن أن الزيادة السكانية قد ضغطت على الإنتاج الزراعي استهلاكاً وأدت إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، كما ضغطت على رقعة الأراضي الزراعية تبويراً بإنشاء المدن والمراكز الحضارية، ومع الانتقادات الموجهة لاستصلاح الأراضي الرملية بعد استصلاح كامل الأراضي الطينية المحيطة بالوادي بسبب ارتفاع تكلفة استصلاح الأراضي الرملية، لم يعد هناك من منفذ سوي زيادة المساحة المحصولية وهو الأمر الذي لا يخلو من أضرار بيئية بسبب ابتلال الأرض طوال العام مما يزيد من نسبة الرطوبة ويؤثر سلباً على البيئة الزراعية (سعيد ١٩٨٩).

وقد كان للتحول الديموجرافي السابق الإشارة إليه أثره على هيكل السكان فقد زادت قاعدة الهرم السكاني وزادت معها معدلات الإعالة إذ زادت نسب الأطفال من ٤٠,١ عام ١٨٩٧ إلى ٤٢,٧ عام ١٩٦٠، كما زادت معدلات الإعالة من ٨٠,٨% إلى ٩٥,٥% خلال نفس الفترة (عمران ١٩٧٧) واخترقت معدلات المواليد بداية القرن العشرين حاجز الأربعين مولود لكل ألف من السكان (معيار المرحلة الأولي من التحول الديموجرافي) واستمرت في الارتفاع حتى عام ١٩٣٠(عام الأزمة الاقتصادية العالمية الشهيرة) لتبدأ بعدها في الانخفاض وان ظلت متجاوزة حاجز الأربعين مولود حتى عام ١٩٤١ لتنخفض بعده متأثرة بالحالة الاقتصادية السيئة المصاحبة للحرب العالمية الثانية. وبعد نهاية الحرب وتحديداً في عام ١٩٤٥ عاد المعدل ليخترق حاجز الأربعين مولود ويستمر في التزايد حتى عام ١٩٦٧.إلا أن معدل المواليد في أعقاب وبسبب حرب يونيو ١٩٦٧ انخفض إلى ٣٦ مولود مما

المنارة للاستشارات
www.mar

أدي إلى الانخفاض في معدلات النمو والأطفال. وبعد الحرب عام ١٩٧٣ عادت المعدلات للارتفاع مرة أخري حتى تجاوز حاجز الأربعين مولود عام ١٩٧٩، بعدها انخفضت معدلات المواليد بتأثير برامج تنظيم الأسرة لتصل إلى ٣٧,٥ مولود عام ١٩٨٨ (أنظر الجدول رقم ٤ بالملاحق).

بناء عليه فقد تراوحت نسبة الصغار بين ٣٩-٤١% خلال الفترة (١٩١٧-١٩٤٧) ثم ارتفعت إلى ٤٣% عام ١٩٦٠، ثم إلى ٤٥% عام ١٩٧٦ ثم عادت إلى ٣٩% عام ١٩٨٣(warren 2008)

لقد سارت مراحل التحول الديموجرافي في مصر ولفترة طويلة دون تحكم، وحين بدأت الدولة في تبني سياسات سكانية فإنها حصرت اهتمامها فقط في الحد من النمو السكاني ولم تعمل على تطوير الخصائص السكانية (عثمان، ٢٠٠٢) على النقيض من دول جنوب شرق آسيا التي فور بدء عملية التحول الديموجرافي لديها في الستينات سارعت إلى خفض معدل النمو السكاني والعمل على توسيع نطاق التعليم مما مكنها من الاستفادة القصوى من مواردها البشرية (نصار، ٢٠١٤)

وقد انعكس انخفاض معدلي المواليد والنمو في الثمانينات وما بعدها إلى تراجع نسبة الصغار وزيادة نسبة الشباب في سن العمل. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تزامن زيادة أعداد فئة الشباب في سن العمل مع نسبة إعالة متدنية تؤدي إلى تسريع على صعيد الاقتصاد الكلي.. إذ من شأن هذا الوضع المميز أن يخفف عبء الإعالة مما يتيح المجال أمام استثمارات إضافية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (UN 2005) غير أن النكوص الذي حدث في أعقاب يناير ٢٠١١ من الطفرة التي شهدتها معدلات المواليد والارتفاع

المنارة للاستشارات
www.mar

المفاجئ في النمو السكاني حتى وصل خلال الفترة الماضية وفقاً لتعداد ٢٠١٧ إلى ربما يعصف بهذه الهبة الديموجرافية ما لم تتخذ السياسات لإعادة ضبط النمو السكاني مجدداً.

إن هذه المشكلة تتعقد بشكل واضح إذا علمنا أنه في عالمنا الحالي الذي يتميز بارتفاع معدلات النمو السكاني نجد أن الفقر منتشر بصورة واضحة بالشكل الذي سيحول دون قدرة الدول المتخلفة على ادخار الأموال اللازمة لدفع الاستثمار إلى المستويات الكفيلة بدفع الاقتصاد نحو النمو الاقتصادي السريع.مما يستدعى ضرورة اعتماد اقتصاديات الدول النامية على الاقتراض من مدخرات الدول المتقدمة.

نستطيع القول بأن سياسات التحديث منذ مطلع القرن قبل الماضي، وبالطريقة التي سارت بها قد أدت إلى تحطيم الهياكل السكانية التقليدية ولم ينشأ بديل لها، ذلك أن سياسات التنمية فرضت علاقات إنتاجية حديثة على قوي إنتاجية تقليدية. وفي حين أن التحول الديموجرافي في أوروبا الذي نتج عن الثورة الصناعية كان مصحوباً بدراسته وتلمس أبعاده (كدراسة طومسون مثلاً عام ١٩٢٩ عن التحول الديموجرافي في الدول الأوروبية) فان اهتمامنا بالدراسات السكانية لم يبدأ سوي في النصف الثاني من القرن العشرين، كما أن السياسات السكانية قد تأخرت هي الأخرى وحين جاءت فإنها لم تهتم بالمشكلة السكانية سوي بشكل جزئي فقط.

القسم الثاني:دور الزراعة في إحداث التنمية في مصر والعالم العربي

تساهم الزراعة في عملية التنمية عن طريق ثلاث إسهامات رئيسية هي:

- الإسهام الإنتاجي.

المنارة للاستشارات
www.mar

- الإسهام التوظيفي.
- الإسهام الموردى.

أولا: الإسهام الإنتاجي: يتمثل ذلك فيما يلي:

تساهم الزراعة في إحداث التنمية عن طريق مساهمتها بنسبة غير قليلة من الدخل القومي وهذه النسبة تختلف من دولة إلى دولة أخري. فمثلا تساهم الزراعة في السودان بحوالي ٣٢ % من الدخل القومي، تنخفض هذه النسبة في الدول البترولية إلى حوالي ٢% من الدخل القومي، بينما في مصر تساهم الزراعة بحوالي ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي المصري (بيانات المنظمة العربية للزراعة، ٢٠١٠)وفي الماضي وحتى بداية الخمسينات كانت الزراعة تشكل نحو ٤١% من الناتج المحلي الإجمالي المصري ولكن مع دخول مصر مرحلة التحول للتصنيع منذ بداية الستينات بدأ دور الصناعة ينمو مع تلازم هذا النمو مع نمو قطاعات البناء والتشييد والطرق والمدن الجديدة والمواصلات والخدمات وبالتالي أصبح دور الزراعة الآن أقل من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي المصري.

تعتبر الزراعة مصدراً للغذاء والكساء لأفراد المجتمع: فمصر تكتفي ذاتيًا في كثير من المنتجات بفضل زيادة الإنتاجية والاعتماد على مدخلات إنتاجية مكثفة مثل الأسمدة والأعلاف. مثلا لدينا اكتفاء ذاتي في الدواجن والبيض ومعظم منتجات الألبان وبعض البقوليات والأرز وكثير من الخضر والفاكهة.

التجارة الزراعية الخارجية كانت تشكل معظم تجارة مصر قبل الستينات لكن بدأ دور الزراعة في التجارة يقل مع زيادة الصادرات الأخرى خاصة البترول والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج لكن ما زالت الصادرات

المنارة للاستشارات
www.mar

الزراعية تشكل نسبة كبيرة من صادرات مصر تصل إلى نحو ٣٠% من جملة الصادرات السلعية وباستبعاد صادرات البترول تصل هذه النسبة إلى نحو ٦٠%. إذن الزراعة لها أهمية في الصادرات السلعية المصرية.

ثانيا: الإسهام التوظيفي:

يمكن اعتبار الزراعة من القطاعات الكبرى التي تستوعب العمالة، فعدد المشتغلين بالزراعة في الوطن العربي كبير.في مصر بلغت نسبة العاملين في الزراعة ٢٥% من إجمالي القوة العاملة المصرية ترتفع هذه النسبة في المغرب لتصل إلى ٣٧,٢% من إجمالي القوي العاملة، وفي السودان تصل هذه النسبة إلى ٤٤% من إجمالي القوي العاملة، بينما تتراجع في الجزائر إلى ٢٢,٤% وفي سوريا إلى ١٥% وفي العراق إلى ١٤% وفي السعودية إلى ٦,٢٥% وذلك من أجمالي القوي العاملة بتلك الدول.

ثالثا: الإسهام الموردي: يتمثل ذلك فيما يلي:

تمد الزراعة كثير من الصناعات الأخرى بالمواد الخام اللازمة لها مثل المنسوجات القطنية والكتانية وصناعة السكر وصناعة ضرب الأرز والزيت والصابون والأعلاف والنشا والتصنيع الزراعي مثل تعليب الخضر والفواكه وتجميد المنتجات الغذائية بمختلف أنواعها.وقد ارتبط قيام الصناعات بالعديد من الدول العربية بالاعتماد على المواد الخام الزراعية (الغزل والنسيج في مصر وزيت الزيتون وتعليب الخضر والفواكه في الشام..)وتتفاوت نسبة الصادرات الزراعية غير الغذائية بين الدول العربي، فبينما تقترب من نصف صادرات تونس والجزائر الزراعية نجد أن تبلغ حوالي ٤١% من صادرات العراق، و٣٥% من صادرات السودان، و٣٤% من صادرات لبنان، أما

المنارة للاستشارات
www.mar

مصر فلا تزيد نسبة الصادرات غير الغذائية بها عن ٨% من إجمالي صادراتها الزراعية (بيانات المنظمة العربية للزراعة، ٢٠١٠).

أهمية التنمية اللازراعية في التنمية الزراعية:

كما أن التنمية الزراعية شرط ضروري للتنمية الغير زراعية، فإن التنمية غير الزراعية شرط ضروري للتنمية الزراعية، ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي تقوم به التنمية الصناعية وغيرها في التنمية الزراعية، فالصناعة تمد الزراعة بكثير من الخامات وبشطر كبير من رؤوس الأموال الثابتة اللازمة للإنتاج الزراعي فضلا إلى أن الصناعة تعتبر أيضًا مقصدًا للعمالة الزراعية الفائضة وسوقًا هامًا للانتاجات الزراعية.

ويتضح دور الصناعة في التنمية الزراعية من خلال ما يقدمه للزراعة من الأسمدة والمبيدات الكيمائية بوصفها خامات زراعية يتطلبها الإنتاج الزراعي، وحتى يمكن للصناعة أن تسهم من خلال ذلك في التنمية الزراعية يتعين عليها أن تمد الزراعة بمثل هذه الانتجة بمقادير متزايدة دون ما زيادة مطلقة أو نسبية في أسعارها، بل وبانخفاض مطلق أو نسبي في هذه الأسعار حتى يمكن للزراعة أن تزيد من إنتاجها بنفس القدر من التكاليف أو بزيادة طفيفة. ولكن هذا لا يمكن حدوثه إلا إذا أمكن تنمية المقتصد الصناعي ومن هنا فإن التنمية الصناعية تعتبر إجراء ركيزيًا في التنمية الزراعية.

كما تساهم الصناعة في التنمية الزراعية من خلال إمدادها بالآلات والأبنية الزراعية وغيرها من المعدات الرأسمالية الثابتة بأسعار مناسبة.

وهناك جانب آخر لإسهام الصناعة في التنمية الزراعية من خلال استيعاب العاملة الزراعية الفائضة عن قطاع الزراعة، حيث أن هذه العمالة

المنارة للاستشارات
www.mar

الفائضة إذا استمرت داخل قطاع الزراعة تعتبر عائق أمام التنمية الزراعية، وهكذا فإن تنمية الصناعة بالقدر الكافي لإتاحة فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب فائض القوة العاملة الزراعية يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الزراعية.

وأخيرًا فان أحد أهم المجالات التي يسهم بها المقتصد الصناعي في التنمية الزراعية هو أنه سوق لاستيعاب الانتجة الزراعية، وهنا يجب التفرقة بين نوعين من الانتجة التي تستهلك داخل الصناعات غير الزراعية:

أولهما: الانتجة الرأسمالية أي الإنتاجية بوصفها موارد إنتاجية صناعية كالألياف وبعض الانتجة الغذائية وغيرها إذ كلما ازداد استيعاب الصناعة لهذه الانتجة كلما اشتد طلبها.

وثانيهما: الانتجة الزراعية التي يستهلكها السكان الصناعيين نهائيًا، وأهمها الانتجة الغذائية وتزداد أهمية إسهام الصناعة في هذا المجال بازدياد السكان الصناعيين ولهذا فان الأهمية تزداد بازدياد التقدم الاقتصادي نتيجة لارتفاع الأهمية النسبية للسكان غير الزراعيين.

الاتزان بين التنمية الزراعية والتنمية غير الزراعية:

إذا كانت التنمية الزراعية شرطًا ضروريًا للتنمية الغير زراعية، وإذا كانت التنمية الغير زراعية شرطًا ضروريًا للتنمية الزراعية، فان الشرط الكافي لإحداث كل منهما أي إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشمولية هو أن تتم كل منهما في توافق مع الأخرى أي يحدث الاتزان الديناميكي بين التنمية الزراعية والتنمية الغير زراعية، حيث أثبتت التجربة أن عدم الاتزان بين التنمية الزراعية والتنمية غير زراعية كان مصدرًا لكثير من المتاعب في

المنارة للاستشارات
www.mar

مجال التنمية الاقتصادية، بل أن المشكلة الغذائية العالمية أن هي إلا نتيجة مباشرة لعدم اتزان التنمية الغير زراعية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الغالبية العظمي من الدول النامية ومنهم مصر.

وقد أهدرت مصر والعالم العربي فرصة تاريخية لإحداث التوازن بين التنمية الزراعية وغير الزراعية، فبعد تحرر العالم العربي من الاستعمار القديم منتصف القرن الماضي، كانت اقتصاديات دوله تعتمد بشكل كبير على الزراعة، كما كانت تجارة المواد الخام تكاد تكون هي محور تجارته الخارجية. وقد بلغت نسبة العاملين بقطاع الزراعة وقتها ٦٠% من مجموع السكان تزيد في سوريا إلى ٧٠ – ٧٥ %، وفي المغرب والعراق إلى ٨٠% (البراوي، ١٩٦٨)

كانت المؤشرات تشير إلى إعطاء دفعة قوية للزراعة خصوصا مع هذه القاعدة العريضة من العمالة فضلا عن اتساع الأراضي الزراعية (تجاوزت مساحة الأراضي الزراعية ٤٤٠ كيلو متر مربع) فضلا عما تمثله الزراعة بوصفها القطاع الأول من دعم للتصنيع الذي كان هدفا للدول العربية وقتها لتلحق بركب الدول المتقدمة.

غير أن الأوضاع البيئية والتي لم ترتق الجهود العربية لتطويعها والتغلب عليها، حالت دون إحداث تنمية حقيقية للزراعة العربية، فمن بين ٤٤٢,٥ كيلو متر مربع هي مساحة الأراضي الزراعية العربية لم تزد المساحة المروية بالأنهار عن ٨٦,٧ كيلو متر، بينما باقي المساحة التي تشكل ٨٣% من المساحة الكلية لا تروي سوي بالأمطار بالتالي فهي عرضة لتقلباته من عام لآخر، كما أنها وقف على المحاصيل الشتوية فقط مما يعد إهدارا لهذا المورد (البراوي، ١٩٦٨) كما أن تراجع تكنولوجيا الزراعة العربية واعتماد

المنارة للاستشارات
www.mar

المزارعين على الحيوانات في الأعمال الزراعية أدي لإضعاف الحيوانات وهزالها ولم يصل الإنتاج إلى المستوي السائد عالمياً (تقرير الزراعة العربية، ٢٠٠٠)

ونتيجة لذلك فقد تناقص نصيب قطاع الزراعة من الناتج القومي لحساب زيادة أنصبة القطاعات الأخرى وعلي رأسها الصناعة، غير أن نصيب الصناعة لم يستطع تعويض نصيب الزراعة في كثير من الدول العربية التي لجأت بعد ذلك إلى قطاع الخدمات. ففي حين أن دولة كمصر تناقص نصيب قطاع الزراعة من الناتج القومي بها للنصف تقريباً(من ٤١% إلى ٢٨%) إلا أن نصيب قطاع الزراعة تضاعف بعد زيادة نسبته من ١٢% إلى ٢٨%. بينما نجد دولة زراعية كسوريا التي هبط نصيب قطاع الزراعة بها من ٤٤% إلى ٢٨% لم يزد نصيب قطاع الزراعة بها سوي من ١٥ إلى ١٨%، في مقابل زيادة نصيب الخدمات من ٤١% إلى ٥٤%. أما السودان صاحبة المساحة الزراعية الأكبر عربياً فقد انخفض نصيب الزراعة من الناتج القومي بها من ٦٠% إلى ٥٤%، بينما لم يزد نصيب قطاع الصناعة سوي بمقدار ١% فقط (من ١٢الي ١٣%) انظر الجدول التالي:

جدول رقم (١)

نصيب القطاعات الاقتصادية من الناتج القومي لبعض الدول العربية (١٩٥٢ – ٢٠١٠)

الدولة	العام	زراعة	صناعة	خدمات
مصر	١٩٥٢	٤١	١٢	٤٧
	١٩٥٩	٣٠٠	٢٥	٤٥
	١٩٦٨	٢٨	٢٨	٤٤
	١٩٩٥	٢٩	١٣,٩	٣٩,٦
	٢٠١٠	٢٥,٧	١٢,١	٤٢,١

المنارة للاستشارات
www.mar

الدولة	العام	زراعة	صناعة	خدمات
الأردن	١٩٥٤	٣٠	١٢	٥٨
	١٩٦٠	١٦	١٤	٧٠
	١٩٦٨	١٦	١٩	٦٥
	١٩٩٥	١٣	٩,٤	٧٧,٦
	٢٠١٠	٦,٣	١٣	٨٠,٧
سوريا	١٩٥٣	٤٤	١٥	٤١
	١٩٦٣	٣٦	١٧	٤٧
	١٩٦٩	٢٨	١٨	٥٤
	١٩٩٥	٣٠,٥	٣٠,٨	٣٨,٧
	٢٠١٠	٢٠	٣١,٥	٤٨,٥
السودان	١٩٥٥	٦٠	١١	٢٩
	١٩٥٨	٥٨	١٢	٣٠
	١٩٦٤	٥٤	١٣	٣٣
	١٩٩٥	٦٥,٤	٩,٨	٢٤,٨
	٢٠١٠	٥١,٥	٧,٩	٤٠,٦

Source: G. Amin, Arab Economic growth and imbalances 1945 – 1970

– أحمد موسي بدوي، تحولات الطبقة الوسطي في العالم العربي، للأرقام خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠١٠

وقد لفتت الكاتبة البريطانية دورين وارينر النظر مبكراً إلى تفاوت الإنتاج الزراعي بين الدول العربية بسبب اختلاف درجة الكثافة السكانية، وتقدم دورين في دراستها أرقاماً عن أعداد العاملين بقطاع الزراعة في ثلاثة أقطار عربية لتقارن بين إنتاجهم من الحبوب والقطن كمحصول تجاري كما يشير الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.mar

جدول رقم (٢) عدد العاملين بالزراعة وإنتاجهم من الحبوب والقطن لبعض الدول العربية عام ١٩٥٨

الدولة	عدد العاملين بالزراعة بالمليون	إنتاج الحبوب بالمليون طن	إنتاج القطن بالألف طن
سوريا	١,٥ – ١,٧٥	١,٣	٥٠
مصر	١٦	٤,٥	٣٥٠
العراق	٢,٥ – ٣	١,٥	٥

المصدر: دورين وارينر، الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط، نقلا عن راشد البراوي

يتضح من الجدول أن مصر صاحبة النصيب الأكبر من عدد السكان وعدد العاملين بالزراعة حققت إنتاجا من الحبوب يعادل ثلاثة أمثال مثيله في كلا من سوريا والعراق، بينما كان إنتاجها من القطن سبعة أمثال مثيله في سوريا وسبعين مثل العراق. كما يتلاحظ زيادة إنتاج مصر من القطن كمحصول تجاري قياساً بإنتاجها من الحبوب.

ولم تتغير هذه القاعدة حتى الآن وتعطي بيانات عام ٢٠١٠ دليلاً مضافاً على تأثر الإنتاج الزراعي في الدول العربية بمتغيرات: عدد السكان ونسبة العمالة الزراعية ونسبة سكان الريف، بينما تتراجع أهمية مساحة الأرض الزراعية أمام هذه المتغيرات. فهناك ثماني دول عربية يتجاوز تعداد كلا منها العشرين مليون نسمة يشكلون معا ما نسبته ٨١% من إجمالي السكان في الدول العربية وينتجون ٨٩,٥% من الناتج الزراعي للدول العربية والجدول التالي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.mar

جدول رقم (٣) عدد السكان وبعض الخصائص السكانية وحجم الإنتاج الزراعي لبعض الدول العربية

الدولة	عدد السكان بالألف نسمة	نسبة العمالة الزراعية	نسبة الريفيين	الناتج الزراعي	المساحة المزروعة بالألف هكتار	نسبة الناتج الزراعي للإجمالي
مصر	٧٨٧٢٨	٢٥,٧	٥٧,٣	٢٩١٣٥	٣٦٨٨,٩٥	١٣,٣٤
السودان	٤١١٠٠	٤٤	٦٣,٣٨	٢٢٧٥٤	٢٠٩٠٥,٥١	٣١,٣٨
الجزائر	٣٥٦٦١	٢٢,٣٧	٣٩,١٧	١٣٦٤٤	٨٤٢٣,٣٤	٨,٤٢
العراق	٣٢٤٣٨	١٣,٩٤	٣٣,٥٩	٧٢٩٤	٣٨٤٠	٦,٠١
المغرب	٣١٨٥١	٣٧,٢٣	٤٢,٢٧	١٢٦٤١	٩٠٠٢,٥	١٣,٨٤
السعودية	٢٧١٣٧	٦,٢٥	١٧,١٥	١١٢٠٤	٤٢٢٥	٢,٥٠
سوريا	٢٤٥٠٤	١٤,٢٦	٣٩,١٢	١٢٠١٥	٥٦٦٤,٥	٢٠,٤٠
اليمن	٢٣٢٠٠	٢٦,٨١	٧١,٥٥	٣٤٩٢	١٦٠٩,٧	١١,٩٢

المصدر: حسب بمعرفة الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للزراعة لعام ٢٠١٠

يتلاحظ من الجدول أنه باستثناء العراق وهي دولة بترولية فان هناك علاقة بين حجم السكان والناتج الزراعي، فمصر التي تحتل المرتبة الأولي في حجم الناتج الزراعي حيث تنتج وحدها ربع إنتاج الدول الثمانية كما يبلغ حجم سكانها ربع سكان هذه الدول تقريباً، تليها السودان إنتاجا وحجماً حيث تنتج خمس الإنتاج الزراعي لهذه الدول ويشكل عدد سكانها ما نسبته ١٤% من سكان هذه الدول وتبلغ نسبة الناتج الزراعي من الناتج الإجمالي السوداني ٣١,٣٨% وهي أعلي نسبة بين هذه الدول. تلي السودان في السكان والإنتاج

المنارة للاستشارات
www.mar

الزراعي الجزائر غير أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي بها صغيرة حيث تبلغ ٨,٤٢% والسبب في ذلك يعود إلى كون الجزائر دولة بترولية.

ويدلل هذا الجدول على أن مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي لها ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها وعد الإفلات من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية والإنمائية، وهو ما يمنع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد والي ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية (أسامة، ٢٠١١)

التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في اقتصاد العولمة

قد تكون الأوضاع التي تواجه الدول الأقل نمواً ومزارعيها اليوم أصعب في كثير من النواحي من الأوضاع التي واجهتها الدول النامية التي استطاعت تحقيق النمو الزراعي المستدام خلال العقود الثلاثة الماضية. وكما سبق التنويه في القسمين الأول والثاني، يمكن تحديد التحديات الجديدة التي تواجه هذه الدول تحت ثلاثة موضوعات رئيسية هي: التغلب على حالة التهميش التي تعاني منها من جراء اندماج الأسواق نتيجة للعولمة وتحرير التجارة؛ والتكيف مع التغير التكنولوجي؛ والقدرة على مجاراة البيئة المؤسسية الجديدة.

عولمة الأسواق: يتعين على اقتصاديات الدول الأقل نمواً الآن أن تخوض منافسة أشد شراسة في السوق العالمية. إذ أن التخلص التدريجي من الحواجز التجارية، وزيادة الطلب على المنتجات ذات النوعية الجيدة والمستوى المرتفع، والتآكل المتواصل في الأفضليات التجارية، والتقيد المُكلف بالقواعد التجارية

المنارة للاستشارات
www.mar

الجديدة – تعد كلها من المشاكل الخاصة التي تعوق منافسة المنتجين في الدول الأقل نمواً في الأسواق العالمية والمحلية. ولقد كان من نتائج العولمة وتحرير التجارة أيضاً أن أصبحت الدول الأقل نمواً أكثر تعرضاً لتأثير التغيرات في الأسواق العالمية، نظراً لصِغر حجم اقتصادها واعتمادها المتزايد على الاستيراد في توفير الإمدادات الغذائية. وكان مما أدى إلى تفاقم المشاكل التي تواجهها انخفاض الأسعار الحقيقية لصادراتها من السلع الأولية الرئيسية على مدى فترات طويلة، رغم حدوث زيادات مؤقتة في الأسعار في أوائل التسعينات. وقد أدى الانخفاض الذي ترتب على ذلك في معدلات التبادل التجاري للسلع إلى إضعاف الحافز على الاهتمام بإنتاج السلع القابلة للتصدير، وبالتالي إضاعة المكاسب وقوة الدفع الاقتصادية الناجمة عن هذا النوع من الإنتاج.

التحديات التكنولوجية: إن مواكبة الطلب المحلي المتزايد على الأغذية، وتلبية المتطلبات الخاصة بزيادة القدرة على المنافسة، وبالتالي رفع مستوى الدخل في المناطق الريفية، تستلزم رفع الإنتاجية الزراعية. وكما سبق التنويه في القسم الأول، يعد معظم الدول الأقل نمواً في المراحل الأولى من التكنولوجيا الزراعية، وبالتالي فأمامها إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاجية. ومع ذلك، فإن النمو الزراعي المستدام يتطلب، في معظم الحالات، مكونات تتجاوز مكونات "الثورة الخضراء"، إذ هو يتطلب استثمارات مستدامة في الري ومرافق البنية الأساسية الريفية، وتنمية الموارد البشرية والمؤسسات. وقد تفرض التطورات والمستجدات التكنولوجية الجديدة في مجال التكنولوجيا الحيوية تهديدات جديدة للنمو القائم على التصدير في الدول الأقل نمواً إذا

المنارة للاستشارات
www.mar

أسفرت التكنولوجيات الجديدة المرتبطة بها عن زيادة حادة في الإنتاجية في الاقتصاديات الأكثر تقدماً، وبالتالي زيادة الإنتاج، وخفض الأسعار، وتمكينها من ميزة تنافسية على المنتجين في الدول الأقل نمواً.

البيئة المؤسسية: تختلف البيئة المؤسسية القائمة حالياً (على المستويين القطري والدولي) اختلافاً كبيراً عما كانت عليه في الماضي. وكما سبق التنويه في القسم الثاني، تخضع التجارة الدولية للضوابط التي تفرضها منظمة التجارة العالمية وأصبحت تتم في سياق عالمي. كذلك تغير دور وطريقة عمل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأصبحا يقترنان في الدول الأعضاء ببرامج تحرير التجارة والتكيف الهيكلي. وربما كانت أهم النتائج التي ترتبت على ذلك الاستغناء عن جانب كبير من مشاركة القطاع العام في البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، وكذلك في أسواق السلع والأسواق المالية. ولقد أصبح من المسلّم به الآن أن تدخل الدولة في دعم النمو الزراعي فيما سبق كثيراً ما كان يتسم بالقصور والعجز. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأصوات المنادية بإعادة تقييم أداء المجالس التجارية التابعة للدولة في أفريقيا.٢٣ ومع ذلك، فإن المواقف السائدة بين الجهات المانحة، بل وفي داخل الدول الأقل نمواً، لا تحبذ اشتراك الدولة في البحث عن حلول مبتكرة لبعض المشاكل المؤسسية التي كانت تنجح في التعامل معها في الماضي. وعلاوة على ذلك، ترى بعض الجهات المانحة والحكومات أن المحاولات السابقة الفاشلة لتحفيز النمو الزراعي تعد دليلاً على أن دعم السياسات للزراعة لا يعد من الأولويات المهمة في السعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي على نطاق

المنارة للاستشارات
www.mar

واسع بما يؤدي إلى التقليل من الفقر – وهو الموقف الذي أصبح ينعكس على انخفاض ما يخصص للزراعة من المساعدات الإنمائية الرسمية.

وفي مواجهة كل هذه الصعوبات، توجد أيضاً بعض الفرص الجديدة أمام الزراعة في الدول الأقل نمواً. فالتكنولوجيات الجديدة تساعد كثيراً على خفض تكاليف الاتصالات، مما سيفيد المناطق النائية قليلة السكان التي تفتقر إلى الطرق الجيدة. كذلك فإن التكنولوجيا الحيوية (المقترنة بضمانات ملائمة) تتيح فرصاً لتحقيق مزيد من التقدم التكنولوجي إذا أنفِقت استثمارات كافية في تطبيقها على المحاصيل والمشاكل التي تعاني منها الدول الأقل نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيام الأسواق العالمية وتنفيذ الاتفاقيات التجارية لابد أن يعود بالفائدة على مُصدري الدول الأقل نمواً إذا أمكن مساعدتها في التغلب على معوقات زيادة العرض وزيادة القدرة على المنافسة. ولعل واضعي السياسات يعودون إلى فهم أكثر توازناً لأهمية الزراعة وجوانب القوة والضعف في الدعم الذي توفره الدولة للزراعة.تدابير الإسراع بالتنمية الزراعية وزيادة القدرة على المنافسة التجارية

القسم الثالث: التحليل الاقتصادي للنموذج الإحصائي

يقوم النموذج الإحصائي على تحليل البيانات الخاصة بالسكان وخصائصهم والبيانات الخاصة بالزراعة المصرية من خلال المتغيرات: حجم السكان، معدل النمو السكاني السنوي، نسبة المقيمين بالريف، نسبة العاملين بقطاع الزراعة إلى إجمالي القوة العاملة، مساحة الأرض الزراعية، قيمة الصادرات الزراعية، قيمة الواردات الزراعية. وذلك خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦.

المنارة للاستشارات
www.mar

ويعود اختيار هذه الفترة لكونها تمثل مرحلة جديدة من مراحل مشروع التحديث بدأت بالخضوع لتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين، وتميزت بتبني مشروع الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، كما شهدت هذه الفترة دمج الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي.

وقد شهدت هذه الفترة اتخاذ الحكومة عدة إجراءات منها تحرير الصادرات وإلغاء القيود على تصدير ٢٠ سلعة كما شهدت تحرير القطن بالكامل. كما شهدت تراجع قيمة صادرات القطن في مقابل ارتفاع قيمة صادرات البترول خصوصا بعد صدمة البترول (علي، ٢٠٠٥)

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل العاملي في تحليل البيانات، وهو أسلوب إحصائي يهدف إلى تفسير معاملات الارتباط التي لها دلالة إحصائية بين مختلف المتغيرات وصولا إلى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين المتغيرات وتفسيرها، حيث يهدف التحليل العاملي إلى تقليل حجم البيانات وتلخيصها من متغيرات عديدة إلى عدد ضئيل من العوامل (انظر: باهي، ٢٠٠٢. Keenan 2015)

ويرجع سبب اختيار هذا الأسلوب لكونه لا يتطلب سوي افتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات حيث أنه في هذه الحالة يمكن استنتاج المكونات المباشرة بين المتغيرات والتي تفسر تلك العلاقات، وقد أوضحت الدراسة الوصفية وجود علاقات بالفعل بين هذه المتغيرات. بخلاف الأساليب الأخرى كأسلوب الانحدار الذي يستلزم تحديد المتغير التابع سلفاً، وقد بينت الدراسة أن الجدل النظري لم يحسم علاقة السببية بين السكان والتنمية.

ونعرض في السطور القادمة لتطور متغيرات الدراسة خلال هذه الفترة قبل أن نعرض لنتائج التحليل العاملي.

المنارة للاستشارات
www.mar

حجم السكان:

تشير البيانات إلى زيادة حجم السكان خلال هذه الفترة بنسبة ٧٧% وهو معدل أقل من الماضي حيث تضاعف عدد السكان خلال القرن التاسع عشر مرة كل خمس وعشرين عام كما تضاعف خلال القرن العشرين قبل هذه الفترة بمعدل مرة كل عشرين عام تقريباً إلا أن معدل التزايد ما زال مرتفعاً وهذا يعود إلى معدل النمو.

يبقي أن نشير إلى أن تعداد ٢٠١٧ أشار إلى وصول عدد سكان مصر إلى ١٠٤ مليون نسمة الأمر الذي يعني تضاعف عدد السكان خلال ٢٧ عام.

معدل النمو:

بالرغم من أن هذه الفترة قد شهدت تراجعا لمعدل النمو السنوي إلا أن تضاعف حجم السكان خلال ٢٧ عاما ليس بالأمر الهين، وتعود هذه الزيادة إلى الطفرة الكبيرة التي أعقبت يناير ٢٠١١ إذ توقفت برامج تنظيم الأسرة مما يدل على عدم ترسخ ثقافة ضبط المواليد في المجتمع المصري.

نسبة المقيمين بالريف:

شهدت هذه الفترة تراجعا طفيفا في نسبة المقيمين بالريف غير أن هذا الأمر مرجعه إلى أن معدل النمو السكاني بالريف أكبر من مثيله لدي الحضر بل أن هذه النسبة قد تكون مضللة، فقد شهدت هذه الفترة نموا في حالة الهجرة من الريف إلى المدينة خصوصا المراكز الحضارية والتي تضاعفت أعدادها خلال النصف الثاني من القرن العشرين كما بينت الدراسة الوصفية.

علي أن نسبة الريف في مصر ما زالت هي الأعلى بين الدول العربية، وبينما توازن الريف والحضر في دول العالم فقد زاد معدل الحضر في الدول

المنارة للاستشارات
www.mar

العربية على حساب الريف ليتجاوز معدله في بعض الدول العربية المعدل العالمي بـ ١٥ نقطة.

نسبة العمالة الزراعية:

يتضح من الدراسة الوصفية هذه الصلة بين الإنتاج الزراعي ونسبة العمالة في قطاع الزراعة بالدول العربية نتيجة الاعتماد على تكنولوجيا إنتاج كثيفة للعمل. وقد شهدت هذه الفترة تراجعاً في نسبة العاملين بقطاع الزراعة من ٤٠,٣% إلى ٢٢,١%، وهذا أمر منطقي في ضوء الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر والتجريف المستمر للأراضي الزراعية. كما أن تحيز السياسات داخل القطاع يمكن أن يؤدي إلى إنقاص الطلب على العمل، فما زالت معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلي بكثير منها في المدن، وان كان الفقر قد انخفض في البلد في مجموعه (البنك الدولي، ١٩٩٥)

إلا أن الظاهرة التي تزداد كل يوم هو توجه مهنة الزراعة إلى التأنيث بمعني زيادة نسبة العاملين بها من الإناث، وتشير بيانات مسح العمالة لعام ٢٠٠٥ إلى تراجع نسبة الذكور العاملين في الزراعة إلى ٣٢,٤ من إجمالي القوي العاملة للذكور، في مقابل ارتفاع نفس النسبة للإناث ٤١,٨ عام ١٩٩٥ إلى ٧٣,٦ في الريف، و٤٨,٤ على المستوي القومي في عام ٢٠٠٥. كما يشير بحث القوي العاملة لعام ٢٠١٥ إلى أنه خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ هناك ٣٢٥ ألف وظيفة منقوصة بواقع ٣٧١,٥ ألف من الذكور مقابل ٤٦,٥ ألف وظيفة مضافة لوظائف الإناث، كما تشير بيانات نفس البحث إلى أن نسبة حملة المؤهلات فوق المتوسطة والجامعية من العاملين بمهنة الزراعة لا تزيد عن ثلث القوي العاملة للذكور وخمس القوي العاملة للإناث وهو ما يتناسب مع الفقر التكنولوجي المتبع في هذا القطاع.

المنارة للاستشارات
www.mar

يبقي أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة ما زالت هي الأعلى بالمقارنة بـ ١٢,١% للتشييد والبناء، و١١,٢% للصناعات التحويلية.(بحث القوي العاملة، ٢٠١٥).

مساحة الأرض الزراعية:

بالرغم من أن هذه الفترة شهدت زيادة في مساحة الأرض المنزرعة من ٧١٩٥ ألف فدان إلى ٩٠٩٦ ألف فدان أي بمقدار الربع تقريباً إلا أن هذه الزيادة لم تتناسب مع الزيادة الكبيرة في حجم السكان الذي ازداد بمقدار أكثر من ثلاثة أرباع خلال نفس الفترة، ونتيجة لذلك فقد تراجع نصيب الفرد من المساحة المنزرعة من ٠,١٣ فدان إلى ٠,١٠ فدان لكل فرد. كما انخفض نصيب من المساحة المحصولية من ٠,٢٣ فدان إلى ٠,١٨ فدان خلال نفس الفترة. كما تراجعت الكثافة المحصولية من ١٨١% إلى ١٧٣% ربما لانتشار الحدائق وبعض المحاصيل التي لا تسمح بزراعة الأرض بأكثر من محصول خلال العام الأمر الذي يشكل هدراً للموارد.

قيمة الصادرات والواردات:

بالرغم من أن قيمة الصادرات الزراعية تضاعفت أكثر من ثماني عشرة مرة في مقابل تضاعف قيمة الواردات الزراعية اثني عشر مرة فقط خلال نفس الفترة، وبالرغم من أن الواردات كانت تمثل أربعة أمثال الصادرات عام ١٩٩٠ وأصبحت لا تزيد عن مثلين ونصف حجم الصادرات عام ٢٠١٥، إلا انه ونتيجة زيادة حجم السكان زادت الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية اتساعاً فقد زادت من ٥٥٣٢ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٦٤٤٨٤ مليون جنيه عام ٢٠١٥، أي أن الفجوة قد تضاعفت أكثر من ١٠,٥ مرة.

ويتلاحظ من البيانات انخفاض نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية من ٣٢,٤% عام ١٩٩٠ إلى ٢٠,٧% عام ٢٠١٥، وهو ما يمكن

المنارة للاستشارات
www.mar

تفسيره بالتباين بين معدلات زيادة الأسعار للسلع الزراعية والغذائية من جهة والسلع الأخرى، الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٤) الأرقام القياسية لأسعار أهم الواردات خلال الفترة (٢٠٠٢- ٢٠١٤)

السلعة	الرقم القياسي %	السلعة	الرقم القياسي %
قمح	٦٨٣	سيارات نقل	١٢٢٥
دقيق قمح	١٠٠	سيارات ملاكي	٣٠١١
ذرة	٤٦٩	أجزاء سيارات	٨٠٩
لحوم	٨٣٣	قضبان حديد	٤٧
ألبان	٧٧٥	آلات حفر	٦٩٦
سكر	٢٧٢	مواد كيميائية	٥٦٣
		أسمنت	٤٣٥
متوسط السلع الزراعية	٥٢٢	متوسط السلع الأخرى	٩٦٩

المصدر: حسب بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول أن أسعار السلع الزراعية أصبحت في المتوسط أكبر من أربع أمثالها، في الوقت التي أصبحت فيه أسعار باقي السلع بما يقارب تسع أمثالها. يكفي أن أسعار اللحوم الفئة الأعلى في السلع الزراعية أصبحت ثماني أمثالها في مقابل أسعار السيارات الملاكي التي أصبحت ٢٩ مثلها، وأسعار سيارات النقل التي أصبحت احد عشر مثلها خلال نفس الفترة.

نتائج التحليل العاملي

من مصفوفة الارتباط نتعرف على جدوى التحليل العاملي. وقد وجد أن محدد مصفوفة معاملات الارتباط Determinant = 0.0001275وهو أكبر من 0.0001 وعليه فلا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي.

المنارة للاستشارات
www.mar

بالنسبة لمصفوفة بارتلت فقط أعطى مقياس كيزر قيمة تساوي 0.736 وهل أكبر من ٠,٥٠ مما يشير لكفاية العينة بدرجة جيدة. كما أن قيمة sig =.000 بذلك تتحقق شروط التحليل.

KMO and Bartlett's Test

.736	Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	
296.374	Approx. Chi-Square	Bartlett's Test of Sphericity
21	df	
.000	Sig.	

وبالنسبة للفرض القائل بوجود علاقات بين المتغيرات فقد أيد الاختبار صحة هذا الفرض بمستوي معنوية

$$Sig= 0.018 < 0.05$$

الأمر الذي يثبت الفرض الأول القائل بوجود بنية عاملية بين متغيرات الدراسة.

ومن نتائج مصفوفة الارتباط نتبين قوة ارتباط متغير حجم السكان بمتغيري الواردات والصادرات حيث أعطى الارتباط قيم ٠,٩١١ و٠,٩١٥ على الترتيب. ومعني ذلك أن حجم السكان مرتبط بزيادة الواردات والصادرات ارتباطاً يكاد تكون تاماً. وهي ظاهرة شائعة في الوطن العربي حيث يرتبط حجم الإنتاج بحجم السكان، أما ما يفسر زيادة الصادرات هو سياسة الصادرات أولا والإبقاء على الأسعار مرتفعة والتي تتبعها الحكومة منذ عام ١٩٩٠. كما أعطت مصفوفة الارتباط ارتباطاً قويا بين حجم السكان ومساحة الأرض الزراعية بقيمة ٠,٩٤٤. كما أعطت مصفوفة ارتباطا متوسطا بين المساحة الزراعية وكلا من الواردات والصادرات.

المنارة للاستشارات
www.mar

يتضح أيضا من نتائج مصفوفة الارتباط ضعف العلاقة بين كلاً من الصادرات والواردات وبين الخصائص السكانية: نسبة المقيمين بالريف، ونسبة العاملين بالزراعة إلى إجمالي القوي العاملة. فقد أعطت مصفوفة الارتباط قيم ارتباط بين الصادرات من جهة ونسبة المقيمين بالريف، ونسبة العاملين بالزراعة٠,٠٩- و٠,٠٧- على الترتيب. ويفسر هذه النتيجة الاتجاه المتزايد نحو الهجرة من الريف والتخلي عن العمل في قطاع الزراعة، وهو من عكس على اتجاه العلاقة أيضاً. كذا كان الارتباط بين الصادرات وبين متغير نسبة الملكيات الصغيرة ضعيفاً مما يعكس أن العلاقة واهية.

إذن فان حجم السكان هو المتغير الأكثر أهمية في التأثير على كلا من الواردات والصادرات. ويوضح المشترك قبل وبعد التدوير أن ٩٩% من التباين مرتبط بمتغير حجم السكان.

وتعرض مصفوفة المشترك للتباين المصاحب لكل عامل من العوامل الداخلة في التحليل، هكذا نجد أن ٩٩,٣.% من التباين مرتبط بهذا العامل الأول (حجم السكان)،يليه العامل الثالث (نسبة المقيمين بالريف) فنجد أن ٩٨,١% من التباين مرتبط بهذا المتغير وأخيراً يأتي (نسبة العاملين بقطاع الزراعة) لنجد أن ٩٦,١% من التباين مرتبط به.

Communalities

Extraction	Initial	
.993	1.000	size
.027	1.000	rate
.981	1.000	RURAL
.961	1.000	WORK
.886	1.000	INPORT
.924	1.000	EXPORT
.881	1.000	area2

المنارة للاستشارات
www.mar

Extraction Method: Principal Component Analysis.

كما يوضح الرسم أن هناك عامل واحد مقدم عن بقية العوامل وهو حجم السكان

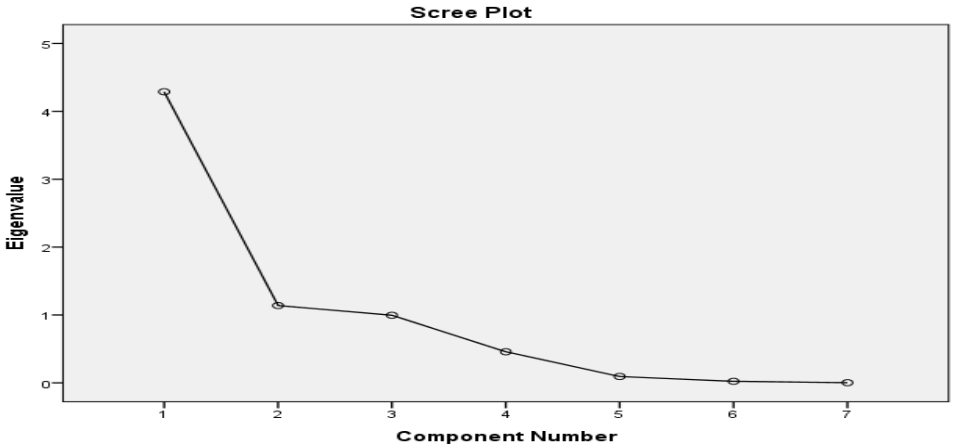

هذا ولم يقم التحليل العاملي باستبعاد أي متغير من المتغيرات الثلاث حيث أن كل التحاميل زادت عن ٠,٤٠ ولذلك لم تظهر أماكن خالية في المصفوفة. ويمكن ترتيب المتغيرات بعد التدوير حيث نجد أهمية الخصائص الأخرى للسكان مثل نسبة الريف ونسبة العاملين في الزراعة من إجمالي القوي العاملة.

النتائج

من البيانات السابقة يتبين أنه لابد من التالي:

ينبغي التركيز على زيادة إنتاج المنتجات القابلة للتصدير، وهي المنتجات التي تعد من العناصر الأساسية للنمو الزراعي وتمثل عادة القوة الدافعة له. وهذا يتطلب وجود مجموعة ملائمة من السياسات الاقتصادية الكلية التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية الخاصة السائدة في البلد، وإتباع التكنولوجيا التي تتناسب مع الظروف الزراعية القائمة، وكذلك وجود بنية أساسية

المنارة للاستشارات
www.mar

للاتصالات وترتيبات تسويقية ومؤسسية تساعد المزارعين في الحصول على التسهيلات الائتمانية الموسمية وطويلة الأجل وعلى مستلزمات الإنتاج وتوفر لهم حوافز سعرية قوية. وتحديد الأدوار المناسبة من جانب الأجهزة الحكومية، والجهات المانحة، والمنظمات المدنية، والكيانات التجارية، في هذا الصدد، يتطلب منهجاً يتسم بسعة الأفق والابتكار، مع زيادة التركيز على السياسات الداعمة وتبادل التجارب الناجحة السابقة (كما يحدث، على سبيل المثال، من خلال برنامج منظمة الأغذية والزراعة للشراكة بين دول الجنوب

ومن اللازم تطويع التكنولوجيا، واستخدام الموارد، والمؤسسات، والمعارف والأسواق بما يساعد على التعامل مع الاختناقات والمعوقات التي تؤثر على نظم سلعية معينة، حتى يمكن معالجة مشاكل استنزاف الموارد الطبيعية أو تدهورها، وضمان الاستفادة من المزايا التي تحققها الفرص الجديدة في عملية التنويع. وقد تكون القدرات البحثية التكنولوجية المحلية مهمة في هذا الصدد، وإن كانت السياسات والمؤسسات وقدرة المزارعين على الحصول على الموارد، كما سبق التنويه في الفقرة السابقة، ستكون لها أهميتها أيضاً. وهنا أيضاً، قد يكون من اللازم قيام الأطراف المختلفة بدعم عمليات التغيير التي قد تلعب فيها الحكومة دوراً مؤسسياً عظيم الأهمية. ويعد الإصلاح الزراعي من أشكال التغيير المؤسسي التي يدور حولها قدر كبير من الجدل والتي لم تُعط لها عناية كبيرة في هذه الورقة – ولكن هذا لا يعني أن نظم حيازة الأرض قد لا تكون من المعوقات الخطيرة أمام تحقيق النمو في ظروف معينة.

المنارة للاستشارات
www.mar

ومن الممكن أيضاً تعزيز النمو الزراعي المستدام عن طريق الروابط التي تعزز إنتاج المنتجات التي لا يجري تبادلها في الوقت الحاضر في معظم الدول الأقل نمواً (المحاصيل، والمنتجات الحيوانية والحرجية) من أجل الاستهلاك المحلي. ومن الممكن زيادة تعزيز ذلك عن طريق اقتصاديات الحجم الناتجة عن زيادة الاستثمارات في مرافق البنية الأساسية بالمناطق الريفية، وعن طريق المزارعين أنفسهم، استناداً إلى الترتيبات المؤسسية المناسبة، باستخدام المعدات التي أمكن الحصول عليها أو التي تم تطويرها من أجل إنتاج المحاصيل النقدية للأسواق المحلية.

ولمواجهة التحديات التي تفرضها هذه التحديات الجديدة التي تواجه الزراعة في الدول الأقل نمواً، لابد أن يجدد واضعو السياسات اهتمامهم بفهم العمليات المعززة للبحوث الزراعية وتشجيعها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المفيد توفير حماية جمركية لوقاية المزارعين في الدول الأقل نمواً من الآثار الضارة للعولمة، وزيادة الحوافز من أجل الإنتاج المحلي. وهناك أيضاً أصوات قوية تطالب بتقوية دور الدولة في ترويج الترتيبات المؤسسية الكفء والفعالة لدعم حصول المزارعين على التسهيلات الائتمانية الموسمية وفي أسواق مستلزمات الإنتاج والمنتجات. وأخيراً، هناك حاجة إلى استمرار محاولات إصلاح القواعد التي تنظم التجارة الدولية لضمان مشاركة الدول الأقل نمواً بشكل أوفى في الأسواق العالمية لتجارة المنتجات الزراعية.

ويتضمن هذا القسم توضيح الأولويات بإيجاز مع التركيز على التدابير الرئيسية الواجب اتخاذها لزيادة الموارد المتاحة للزراعة وزيادة كفاءة استخدام هذه الموارد.

المنارة للاستشارات
www.mar

١- السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية لتنمية القطاع الزراعي

إن التحدي الذي يواجه الدول الأقل نمواً في هذا المجال هو إيجاد بيئة مستقرة وفعالة من السياسات التي تشجع على الاستثمار في زيادة الإنتاجية الزراعية وتسهم في تحقيق التغيرات الهيكلية الضرورية. وقد تبنى الكثير من الدول الأقل نمواً سياسات لتحرير الأسواق الزراعية، والتقليل من التشوهات السعرية، وتمكين القطاع الخاص من القيام بدور أكبر. وتعد السياسة الاقتصادية الكلية من الأدوات المهمة لدعم النمو الزراعي. فالأسعار المستقرة (بما في ذلك أسعار النقد الأجنبي وأسعار الفائدة) تجعل المستثمرين المحليين والأجانب يشعرون بالثقة وتسمح للمزارعين والتجار باتخاذ قراراتهم عن علم ولفترات طويلة. وفي نفس الوقت، فمن المطلوب أن تكون أسعار الصرف واقعية، ومن المطلوب أيضاً خفض التعريفات الجمركية ووجود نظم سعرية فعالة لتمكين المنتجين الزراعيين والمستهلكين من الاستفادة من الحوافز السعرية وغيرها من الحوافز الناجمة عن المزايا التنافسية، ومن الفرص وتكلفة الموارد التي يتحملها المجتمع ككل، والتشجع على استخدام الموارد وعلى الاستثمار.

ورغم ضرورة هذا التدابير، فإنها لا تعد كافية. فتحسين حوافز الاستثمار يتطلب أيضاً سياسات تساعد على تحسين النفاذ إلى الأسواق، وتضمن انتشار المعلومات، وتحديد المعايير وتوفير إطار مناسب من القوانين واللوائح. ومن الضروري أيضاً وجود تكامل قوي بين الاستثمارات الخاصة والعامة لدعم النمو الزراعي، على أن تستثمر الحكومة في القطاعات العامة المهمة مثل

المنارة للاستشارات
www.mar

البحوث، والإرشاد، ومرافق البنية الأساسية - وخصوصاً الطرق، والتعليم، ووضع النظم والمعايير.

٣- المؤسسات

إن مصر والدول الأقل نمواً في حاجة إلى تنفيذ السياسات والتدابير التي تستهدف زيادة قدرة مؤسساتها على أداء دورها بكفاءة. وتعد جوانب الضعف في هيكل وقدرات المؤسسات الريفية، والمؤسسات المرتبطة بها، من الأسباب الرئيسية لفشل إصلاح السياسات الاقتصادية في تحقيق الزيادة المرغوبة في الإنتاج الزراعي الإجمالي في كثير من الدول الأفريقية الأقل نمواً.٢٧ فالتغيرات السريعة التي تطرأ على التكنولوجيا الزراعية، وزيادة التخصص في الإنتاج والتجارة تتطلب مجموعة معقدة من المؤسسات. ويجب على الحكومات أن تقوم بتشخيص الأوضاع القائمة وتحديد ما هو مطلوب، وكذلك تحديد دور كل من القطاع الخاص والعام، وكيف يمكن لكل منهما أن يُكمل الآخر. وتلعب المؤسسات المعنية بالسياسات والمؤسسات القانونية والاقتصادية دوراً مهماً في تحديد السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية. وكثيراً ما يتطلب تحسين توافر المعلومات وتنفيذ هذه السياسات تغييرات مؤسسية على نطاق واسع.

ويتطلب النمو في القطاع الزراعي وضع ترتيبات مؤسسية ملائمة للتغلب على معوقات السوق أمام المنتجات الزراعية (مثل، وجود ترتيبات تعاقدية مناسبة بين المزارعين والتجار). وفي سياق انخفاض الأسعار العالمية للسلع الزراعية الرئيسية التي تصدرها الدول الأقل نمواً، من المهم تحسين آليات نقل الأسعار الدولية إلى المنتجين المحليين. وقد أدى اشتراك القطاع الخاص

المنارة للاستشارات
www.mar

بقدرته التنافسية المتزايدة في أسواق السلع المختلفة إلى تقليل الهوامش وزيادة العائد الذي يحصل عليه المنتجون.

٣- زيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة

توضح البيانات الخاصة بمصر والدول العربية التي تعد قاعدة الظروف الإيكولوجية الزراعية فيها مماثلة لما هو قائم في الدول الأقل نمواً – الذُرة في زمبابوي، والأرز في فيتنام، والمحاصيل البستانية في كينيا، والكاكاو في كوت ديفوار، والقطن والأرز في مالي – وجود إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاجية الزراعية في الدول الأقل نمواً أيضاً. ويمكن أن تكون مجالات النجاح هذه في الدول الأخرى – وهي مجالات واعدة وإن كانت محدودة – بمثابة نماذج تحتذيها الدول الأقل نمواً. وقد أظهرت البحوث أن معدلات التبادل التجاري الداخلية للمنتجات الزراعية، وكذلك تركيبة مستلزمات الإنتاج الرأسمالية تعد من العوامل الرئيسية المُحددة للإنتاجية الزراعية والقدرة على المنافسة. ومن العناصر المهمة في هذا الصدد، تنمية مرافق البنية الأساسية الريفية؛ وتعزيز خدمات البحوث والإرشاد، والعناية برأس المال البشري في المناطق الريفية عن طريق توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وتمكين المزارعين من الحصول على الموارد الإنتاجية؛ والمحافظة على قدرة الموارد الطبيعية والبيئة على دعم المنجزات الإنتاجية. ورغم أن الدول الأقل نمواً تركز في الإصلاحات الحالية أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات السعرية، فمن المطلوب تحقيق زيادات جوهرية في الاستثمارات الزراعية، سواء من جانب القطاع العام أو الخاص، للتغلب على جوانب القصور في هذه السياسات.

المنارة للاستشارات
www.mar

وتحقيقاً لهذه الغاية، من اللازم توافر العناصر التالية وحسن ترتيبها:

- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة ومستقرة.
- الأخذ بالأساليب التكنولوجية التي تساعد على زيادة الإنتاج وتكون قادرة على الصمود في الظروف الزراعية السائدة.
- وجود بيئة مؤسسية قوية.
- إقامة بنية أساسية للاتصالات والتسويق وترتيبات مؤسسية تمكن المزارعين من الحصول على التمويل الموسمي وطويل الأجل، وكذلك الحصول على مستلزمات الإنتاج وتوفير حوافز سعرية قوية لهم.

ومن الضروري جداً إزالة هذه المعوقات. وعندما تصل الزيادة في الإنتاج نتيجة للإصلاح أو التغير في الظروف إلى ذروتها، لابد من إجراء إصلاح، أو سلسلة أخرى من الإصلاحات، لإطلاق الإمكانيات المتاحة. فتحقيق النمو المستدام لا يكون ممكناً إلاّ بالتخفيف من حدة المعوقات عن طريق الإصلاحات. ومن اللازم أيضاً وجود قدرة متنامية على تطويع التكنولوجيا، واستخدام الموارد، والمؤسسات، والمعارف والأسواق بالشكل الذي يساعد على التعامل مع الاختناقات أو المعوقات التي تؤثر على نظم سلعية معينة، ومعالجة المشاكل المتصلة باستنزاف الموارد الطبيعية أو تدهورها، وتحقيق التنويع للاستفادة من الفرص الجديدة.

٤- تنويع الإنتاج والصادرات

إن الاعتماد الشديد على عدد قليل من المنتجات يترتب عليه عدد من النتائج المهمة: فهو يُعرِّض المزارعين دون مبرر للمتاعب الناتجة عن التقلبات المناخية، والآفات والأمراض، والتقلبات السعرية؛ ويؤدي إلى تفاوت

المنارة للاستشارات
www.mar

في الدخل الزراعي والإيرادات الحكومية؛ ويسهم في تدهور الظروف البيئية، وقد يؤدي إلى عجز المزارعين عن الاستفادة من العوامل التي يكمل بعضها البعض (مثل التكامل بين الإنتاج الحيواني وإنتاج المحاصيل)، وتترتب عليه تأثيرات سلبية على التغذية والصحة. وبالإضافة إلى ذلك، تعد معدلات التبادل التجاري الدولية العكسية التي تواجه السلع الزراعية الأولية من المعوقات الأخرى التي يعاني منها هذه القطاع.

وهناك حاجة واضحة إلى تنويع قاعدة الإنتاج والصادرات (أفقياً ورأسياً) والتوسع في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية. وهنا يكمن التحدي في الإقدام على تنويع الإنتاج والصادرات والمحافظة على قوة الدفع حتى يمكن تحقيق الإمكانيات الكبيرة التي لاشك في وجودها.

وسيكون من اللازم الإقدام على العديد من التدابير على مختلف المستويات، وأهمها: المحافظة على استقرار البيئة الاقتصادية الكلية والبيئة السياسية والقدرة على التنبؤ بما يمكن أن يطرأ عليها من تغيرات؛ وإقامة إطار تنظيمي يتسم بالإنصاف والانفتاح؛ وتحسين كفاءة المؤسسات المالية؛ ودعم البحوث والإرشاد من أجل استنباط وتبني التكنولوجيات المناسبة؛ وتحسين الخدمات الريفية؛ والنهوض بمرافق التسويق والنقل والاتصالات؛ وتنمية الموارد البشرية.

وينبغي انتقاء المجالات والسلع التي يجب أن تركز عليها برامج التنويع، استناداً إلى احتمالات نجاحها وإمكانية استدامتها من الناحية الفنية. ومن اللازم هنا إتباع منهج متعدد التخصصات أو شامل بالنسبة لجميع جوانب عملية التنويع بحيث لا تقتصر فقط على تنويع الإنتاج. والأنشطة التي يشملها ذلك لا

المنارة للاستشارات
www.mar

تقتصر على تكنولوجيات الإنتاج الزراعي فقط بل تمتد لتشمل المعوقات السابقة على الإنتاج والتالية له، مثل الحصول على مستلزمات الإنتاج/ وخدمات المشورة الفنية، والتخزين، وينبغي أن يكون المنهج المطبق في ذلك شاملاً لضمان مراعاة جميع القضايا الرئيسية التي تؤثر على عملية التنويع بطريقة متكاملة.

وعلى جانب التجارة، ينبغي تشجيع التنويع من أجل إنتاج منتجات جديدة لاسيما المنتجات التصديرية عالية القيمة، كلما كان ذلك ممكناً. ويستطيع الشركاء التجاريون للبلدان الأقل نمواً المساهمة في ذلك بالإبقاء على المعاملة التفضيلية في نفاذ هذه الصادرات إلى أسواقها، وخفض التعريفات التصاعدية على المنتجات الزراعية المصنعة التي يكون من الممكن تصديرها.

٥- النفاذ إلى الأسواق الخارجية

لم يؤد تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالزراعة إلى تحسن جوهري في قدرة الدول الأقل نمواً على النفاذ إلى الأسواق نتيجة استمرار العمل بالتعريفات العالية والتعريفات التصاعدية وارتفاع مستويات تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية المطبقة على أسواق الاستيراد الرئيسية. ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه الزراعة في مصر والدول الأقل نمواً هو تآكل الأفضليات التجارية غير الإقليمية التي تتمتع بها حتى الآن. وقد أعرب الكثير من الدول، المتقدمة والنامية، عن رغبتها في أن تحصل على معاملة مواتية أفضل مما تحصل عليه في الوقت الحاضر. وعلى سبيل المثال، اقترحت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكندا واليابان (التي يطلق عليها مجموعة الأربعة Quad countries) - تنفيذ إلغاء التعريفات الجمركية والحصص، بما

المنارة للاستشارات
www.mar

يتمشى مع المتطلبات المحلية والاتفاقات الدولية، بموجب خطط المعاملة التفضيلية الخاصة بها، بالنسبة لجميع منتجات الدول الأقل نمواً تقريباً.

ومن أهم ما تحرص عليه الدول الأقل نمواً في المفوضات الحالية الخاصة بالزراعة ضمان أن تسفر المفاوضات عن تحسن ملموس في نفاذ صادراتها إلى الأسواق، وخصوصاً الصادرات التي توجد أمامها إمكانيات كبيرة للنمو. ورغم ترحيبها بالتوافق في الرأي الذي بدأ يظهر في منظمة التجارة العالمية بشأن إلغاء الرسوم والحصص على منتجاتها، فإنها ترى أن هذه الالتزامات ينبغي أن تكون مُلزِمة وأن تطبق على جميع منتجاتها. وتقول هذه الدول إن أي امتيازات تحصل عليها فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق ينبغي أن يكون من الممكن التنبؤ بها وألاّ تكون عرضة للتغيير من جانب واحد.

وتستطيع الدول النامية الأخرى، بالإضافة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تحسين قدرة الدول الأقل نمواً على النفاذ إلى أسواق المنتجات الزراعية بطرق عديدة، من بينها: (١) خفض التعريفات الجمركية وخفض أو إلغاء دعم الصادرات؛ (٢) خفض التعريفات التصاعدية؛ (٣) وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول الأقل نمواً لتحسين نقل التكنولوجيا والمعارف.

٦- قواعد التجارة متعددة الأطراف المطبقة على الزراعة

يوفر النظام التجاري الذي تطبقه منظمة التجارة العالمية فرصاً للدول الأقل نمواً، ولكنه يفرض عليها في نفس الوقت عدداً من التحديات. فإذا كان لهذه الدول أن تطور إمكانياتها الزراعية بالكامل، فإنها لابد أن تتعامل مع

المنارة للاستشارات
www.mar

القضايا التالية – وهذا يصدق أيضاً على أعضاء منظمة التجارة العالمية بصفة عامة:

وضع القواعد التي تكون في صالح الدول الأقل نمواً: ينبغي أن تكون قواعد منظمة التجارة العالمية مما يعزز التنمية في الدول الأقل نمواً. وبصفة خاصة، ينبغي أن تكون هذه القواعد مما يتفق مع متطلباتها المؤسسية، والمتطلبات الخاصة برأس المال البشري ومرافق البنية الأساسية، لكي يتسنى لها تحقيق الاستفادة الكاملة من النظام التجاري العالمي. ومن اللازم أن يعبر هيكل اتفاقية الزراعة، وإطارها وأهدافها بعيدة الأجل عن شواغل الدول الأقل نمواً واهتماماتها.

بناء القدرات اللازمة للتجارة: لا تتمتع الدول الأقل نمواً بالقدرات المؤسسية أو الموارد البشرية التي تمكنها من مواجهة جميع التحديات أو تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها النظام التجاري متعدد الأطراف، والمشاركة الكاملة كأطراف متساوية في المفاوضات الجديدة التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة. ولذلك، فمن الضروري حصول الدول الأقل نمواً على مساعدات فنية ومالية لبناء قدراتها في المجالات التالية:

تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية لتمكينها من التقيد بالمعايير الدولية، مثل سلامة ونوعية الأغذية؛

تعزيز قدرتها على المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، وخصوصاً مساعدتها على التعامل مع المشاكل التي تواجهها من حيث احترام التزاماتها قِبل منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك متابعة القرارات التي تكون في صالحها، والاستفادة من الفرص التجارية؛

المنارة للاستشارات
www.mar

تعزيز قدرتها على تحليل القضايا التجارية في سياق استمرار عملية الإصلاح؛ مساعدة الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الانضمام إليها بشروط تتفق مع احتياجاتها في مجال التنمية والأمن الغذائي؛

تنفيذ الإطار المتكامل لتزويد الدول الأقل نمواً بالمساعدات الفنية المتصلة بالتجارة، كما جاء في خطة العمل التي وضعتها منظمة التجارة العالمية للبلدان الأقل نمواً، وتمت الموافقة عليها في عام ١٩٩٦ في المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية.

٧ – المساعدات الخارجية

تعاني مصر والدول الأقل نمواً من فجوة في الموارد الداخلية اللازمة لتوليد الاستثمارات من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية في القطاع الزراعي، بما في ذلك الهدف الخاص بخفض عدد من يعانون من نقص التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك، فمن اللازم تزويدها بمساعدات خارجية من أجل سرعة زيادة الإنتاجية الزراعية، وهو الأمر الذي يعتمد على توافر تكنولوجيات ومعاملات زراعية بديلة ومستدامة لا تؤدي إلى زيادة تدهور قاعدة الموارد الطبيعية.

المنارة للاستشارات
www.mar

التوصيات

- يؤكد الباحثان على ضرورة تطوير السياسات السكانية الحالية لتمتد إلى الاهتمام بالخصائص السكانية وذلك للحد من الزيادة السكانية من جهة، ولتأهيل العنصر البشري للتعامل الرشيد مع الموارد المتاحة، ولإكساب الموارد البشرية المهارة اللازمة للتعامل مع متطلبات جودة المنتجات سواء في مجال الزراعة أو غيرها.
- يؤكد الباحثان على ضرورة التكامل العربي في مجال الزراعة لسد الفجوة الغذائية التي تعاني منها الدول العربية، ذلك أن توزيع الأراضي الزراعية والقوي العاملة ومصادر المياه ليس متماثلا، وتدعيم العمل العربي المشترك سيساعد في التغلب على هذه التباينات وصولاً للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.
- نظراً لما تتطلبه مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الزراعة في الدول الأقل نمواً وزيادة إدماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي من العودة إلى التركيز على التنمية الزراعية والريفية. قد يتعين على حكومات الدول الأقل نمواً، بمساعدة الجهات الإنمائية، صياغة استراتيجيات جديدة للتنمية الزراعية أو مراجعة الاستراتيجيات الموضوعة وتنفيذها بعناية. وتشمل العناصر الأساسية والأولويات التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الاستراتيجيات: زيادة التركيز على الحوافز الاقتصادية الكلية والقطاعية؛ وتعزيز القدرات المؤسسية؛ وزيادة الكفاءة الإنتاجية والقدرة على المنافسة؛ وتنويع الإنتاج والتجارة؛ وتحسين القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية..

المنارة للاستشارات
www.mar

- زيادة الاهتمام بفهم وتشجيع العمليات التي تعزز النمو الزراعي والاهتمام بالبحوث اللازمة لمعالجة المشاكل التي تواجه المزارعين في المناطق التي لا تستطيع تحقيق ثورة خضراء. وهناك حجج قوية تطالب بتعزيز دور الدولة في تشجيع الترتيبات المؤسسية الفعالة اللازمة لمساعدة المزارعين في الحصول على التمويل الموسمي والحصول على مستلزمات الإنتاج والوصول بمنتجاتهم إلى الأسواق. وأخيراً، فمن الضروري مواصلة الجهود من أجل إصلاح القواعد التجارية العالمية التي تعوق مشاركة الدول الأقل نمواً في الأسواق العالمية.
- ضرورة تنويع الإنتاج والصادرات من المحاصيل الشجرية، ومنتجات الأسماك، وتربية الحيوانات الصغيرة والصناعات الزراعية. ويمكن أن يشمل تنويع الإنتاج: (١) إدخال تربية الأحياء المائية وتنمية المصايد الحِرَفية، وتربية الحيوانات الصغيرة (الدواجن، والأغنام، والماعز، والخنازير، وغيرها) والمحاصيل الشجرية؛ وتحميل زراعة الأشجار على المحاصيل الحقلية؛ (٢) التدريب على الاستفادة من مخلفات المحاصيل في الأعلاف الحيوانية؛ (٣) إدخال طرق منخفضة التكلفة لمكافحة الأمراض الحيوانية؛ (٤) دعم الأنشطة التالية للإنتاج من أجل التشجيع على توليد الدخل؛ (٥) والنهوض بالصناعات الزراعية.
- وأخيراً نظراً لأهمية الزراعة في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي في الدول الأقل نمواً، يمكن أن تولي المبادرات الحالية الخاصة بتقديم المساعدات المالية للبلدان الأقل نمواً، من خلال التخفيف الهادف من أعباء الديون وغير ذلك من أشكال المساعدات المالية، اهتماماً خاصاً للجهود المبذولة من أجل استغلال الطاقات الزراعية المتاحة في هذه الدول بصورة مستدامة.

المنارة للاستشارات
www.mar

المراجع

أولا المراجع العربية:

- إبراهيم العيسوي، انفجار سكاني أم أزمة تنمية؟، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٥
- أبعاد علاقة النمو السكاني بمنظومات استبقاء الحياة، مجموعة أبحاث أعدها معهد وورلدووتش، مراجعة وتحرير د. حسين عبد الفتاح، مركز الكتب الأردني، الأردن، ١٩٨٩
- أحمد موسي بدوي، تحولات الطبقة الوسطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣
- آفاق التنمية العربية في التسعينات، تحرير د.سعيد النجار، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البحرين، ١٩٩٣
- ب.س. جيرار، وصف مصر، المجلد الرابع، ترجمة زهير الشايب، دار الشايب للنشر، القاهرة، ١٩٧٨
- البنك الدولي، العمال في عالم يزداد تكاملاً، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٥
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق الإنماء العربي، الكويت، الأعوام (٢٠٠٠- ٢٠١٦)
- تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني: النافذة الديموجرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥

المنارة للاستشارات
www.mar

- جابرييل باير، تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠، ترجمة عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨
- جاك بيرك، مصر الامبريالية والثورة، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧
- جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، الجزء الرابع، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٤
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، الأعداد من عام ١٩١٠حتي عام ٢٠١٦
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج التعدادات، سنوات من ١٩٣٧ إلى ٢٠١٧
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الزمام، الأعداد من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٢
- راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٨
- رشدي سعيد، الحقيقة والوهم في الواقع المصري، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٢
- رمزي ذكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤
- روبرت مابرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢، ترجمة د.صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦

المنارة للاستشارات
www.mar

- عبد الرحيم عمران، مصر: مشكلاتها السكانية وتطلعاتها، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، القاهرة، ١٩٧٧
- علي عبد العزيز سليمان، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٥
- علي لطفي، التطور الاقتصادي: دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادي، القاهرة،١٩٧١
- فتحي عبد الفتاح، القرية المصرية – دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٣
- ماجد عثمان، السكان وقوة العمل في مصر، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٢
- محمد زكي المسير، تبادلية السكان والاقتصاد، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة عين شمس، مجلد ٩، عدد١، يناير ١٩٦٧
- محمود الكردي، النمو الحضري: دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠
- محمود عبدالفضيل، مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.
- المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (فاو)، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، ٢٠١٧
- نادية فرح، السكان والتنمية في مصر، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٥
- نشرة البيانات القومية، العدد ٢٢، يناير ٢٠١٧

المنارة للاستشارات
www.mar

- يونان لبيب رزق، تحديث مصر في عهد محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩٣

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Hamden, G., studies in Egyptian urbanism, the renaissance book shop, Cairo, 1959
- Hirschman, Charles; fertility transition economic, social and cultural determinants (paper)
- Keenan A. Pituch, James P. Stevens-Applied Multivariate Statistics for the Social Sciences_ Analyses with SAS and IBM's SPSS-Routledge (2015)
- Richard L. Kohls; marketing of agricultural products, the Macmillan company, London, 1967
- Warren c. Robinson and other, The Demographic revolution in modern Egypt, AUC Press, Cairo, 2008

المنارة للاستشارات
www.mar

الملاحق

جدول رقم (١) تطور أعداد السكان والمساحات المنزرعة والمحصولية (١٨٢١–١٩٨٨)

السنة	السكان بالألف	معدل النمو %	المساحة المنزرعة بالألف فدان	المساحة المحصولية بالألف فدان	الكثافة المحصولية	نصيب الفرد من المساحة المحصولية	صادرات القطن بالقنطار
1821	2530		2032	2032	100	1.22	
1835			3500	3500	100		
1840	4303	2.80	3856	3856	100		
1846	5290	3.44	3764	3764	100	0.72	
1852	4752	-1.79	4160				
1862	5506	1.47	4052				721002
1871	5250	-0.53					1351797
1877			4742	4762			
1882	6804	2.36	4758	5754	121	0.71	2006000
1890	8776	3.18	4941				3890000
1897	9715	1.45	5043	6764	136	0.71	5200000
1902			5335	7429	139		5890000
1907	12720	2.70	5403	7662	142	0.6	6280000
1912			5285	7681	145		6720000
1917	12751	0.02	5309	7729	146	0.67	
1927	14200	1.08	5668777				
1937	15920	1.14	5312	8302	156	0.53	
1947	19000	1.77	5922				
1960	26080	2.44	5962	10200	173	0.39	
1975	37000	2.33	6025	10700	188	0.29	
1986	49700	2.68	6500	11400	190	0.23	

المصادر: دليل مصر، نظارة المالية، سنوات مختلفة. روبرت مابرو: الاقتصاد المصري.

رشدي سعيد: نهر النيل. رؤوف عباس: كبار ملاك الأرض الزراعية.

المنارة للاستشارات
www.mar

جدول رقم (٣) تطور أعداد القرى والمدن (١٩٣٧-٢٠٠٦)

البيان	1937	1947	1960	1976	1986	1996	2006
جملة السكان	15921	18967	26085	36626	48254	59313	72798
عدد المدن بالوجه البحري		51	61	79	90	103.	102
عدد المدن بالوجه القبلي		44	56	63	70	78	80
النسبة المئوية لسكان المدن	10.2	12.1	15.1	22	23.1	23.20	25.5
عدد القرى بالوجه البحري		2248	2361	2400	2467	2468	2664
عدد القرى بالوجه القبلي		1709	1682	1666	1662	1664	1744
النسبة المئوية لسكان القرى	75	69	62.3	55.9	55.5	56.80	56.3

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج التعداد العام، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٢) تطور أعداد المواليد والوفيات (١٩١٧-١٩٨٨)

السنة	المواليد	الوفيات	السنة	المواليد	الوفيات	السنة	المواليد	الوفيات
1917	40.1	29.40	**1934**	42.2	27.80	**1951**	44.7	19.3
1918	38.9	29.60	**1935**	41.3	26.40	**1952**	45.2	17.8
1919	37.7	29.40	**1936**	44.2	28.80	**1960**	42.9	16.9
1920	42.2	28.00	**1937**	43.5	27.10	**1966**	40.9	15.8
1921	41.8	25.00	**1938**	43.3	26.30	**1976**	36.6	11.8
1922	43.1	25.10	**1939**	42.2	25.90	**1977**	37.5	11.8
1923	43.1	25.80	**1940**	41.3	26.30	**1978**	37.4	10.5
1924	43.8	24.90	**1941**	40.4	25.70	**1979**	40.2	10.9
1925	43.5	26.50	**1942**	37.6	28.30	**1980**	37.5	10
1926	44.2	26.70	**1943**	38.7	27.70	**1981**	37	10
1927	44	25.20	**1944**	39.8	26.00	**1982**	36.2	10
1928	43.6	26.30	**1945**	42.7	27.70	**1983**	36.8	9.7
1929	44.2	27.60	**1946**	41.2	25	**1984**	38.6	9.4
1930	45.2	24.90	**1947**	43.6	21.4	**1985**	37.5	9.1
1931	44.5	26.60	**1948**	42.7	20.4	**1986**	37.6	9.4
1932	42.5	28.50	**1949**	41.8	20.5	**1987**	37.8	8.6
1933	43.8	27.50	**1950**	44.4	19.1	**1988**	37.5	8.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، سنوات مختلفة

المنارة للاستشارات
www.mar

جدول رقم (٤) تطور نسب السكان بالفئات العمرية (١٩٠٧-١٩٤٧)

الفئة العمرية	1907	1917	1927	1937	1947
10 -	30.1	28	27.5	27.2	26.4
19 - 10	18.5	20.5	20.3	20.5	21.7
29 - 20	18	15.5	16.4	15.2	15.1
39 - 30	14.7	13.5	14.1	14.7	14
49 - 40	9	9	9.2	10.1	10.4
+50	9.7	13.7	12.5	12.3	12.4

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة

جدول رقم (٥) تطور أعداد السكان والمساحات الزراعية والواردات والصادرات الزراعية (١٩٩٠-٢٠١٦)

العام	الواردات الزراعية		الصادرات الزراعية		عدد السكان	معدل النمو	الزيادة الطبيعية	نسبة الريف	نسبة العاملين الزراعيين	الفارق بين الصادرات والواردات	المساحة المنزرعة	المساحة المحصولية
	قيمة الواردات	نسبة إلى الكلية	قيمة الصادرات	نسبة إلى الكلية								
1990	6834	32.4	1302	19.5	51911		24.3	56.6	40.3	5532	7001	12980
1991	7095	29.2	1191	13.8	52985	2.05	22.8	56.8	39.2	5904	7081	12994
1992	7903	28.1	1420	11.8	54082	2.05	20	56.8	38.7	6483	7099	13001
1993	7452	28.1	1284	13.6	55201	2.05	21.4	56.9	37.5	6168	7134	13001
1994	7173	25.5	1309	12.9	56344	2.05	21.1	56.9	37.1	5864	7195	13002
1995	10846	38.3	2465	17.5	57510	2.05	21.2	57.1	36.8	8381	7866	13811
1996	12739	29.6	1677	15	59313	3.09	21.8	57.4	36.1	11062	7589	13710
1997	12289	27.5	1227	9.8	59441	0.22	21	57.4	35.9	11062	7559	13615
1998	15876	31.8	1624	13.8	60706	2.11	21	57.4	35.3	14252	7761	13861
1999	12038	21.1	2213	19.8	61993	2.10	21.6	57.6	35.3	9825	7833	13925
2000	12377	24.7	2133	14.7	63305	2.09	21.1	57.5	34	10244	7836	13925
2001	12653	24.9	1628	10.2	65298	3.10	20.5	57.6	33	11025	7945	14026
2002	16056	26.7	1925	9.1	66628	2.02	20.1	57.6	32	14131	8147	14350
2003	15531	23.9	3195	8.7	67965	1.99	19.7	57.5	31	12336	8113	14474
2004	15986	20	4798	10	69330	1.99	19.3	57.2	31	11188	8279	14551
2005	20698	18	5564	9	70668	1.91	19.1	57.3	28	15134	8385	15034
2006	20008	16.9	5372	6.8	72009	1.88	19.4	57.5	28	14636	8527	15036

المنارة للاستشارات
www.mar

العام	الواردات الزراعية		الصادرات الزراعية		عدد السكان	معدل النمو	الزيادة الطبيعية	نسبة الريف	نسبة العاملين الزراعيين	الفارق بين الصادرات والواردات	المساحة المنزرعة	المساحة المحصولية
	قيمة الواردات	نسبة إلى الكلية	قيمة الصادرات	نسبة إلى الكلية								
2007	29411	19.3	7504	8.2	73644	2.25	20.4	56.9	27	21907	8547	15300
2008	41106	14.3	15508	10.8	75194	2.08	21.2	57.1	26	25598	8432	15430
2009	38792	15.5	23441	17.1	76925	2.28	22.6	57	26	15351	8783	15495
2010	52356	17.4	27284	17.6	78685	2.26	22.6	57	25	25072	8741	15334
2011	76779	20.7	27716	14.7	80530	2.32	24.2	57.2	24.3	49063	8619	15354
2012	89799	20.7	25315	14.2	82550	2.48	25.5	57.1	23.9	64484	8799	15565
2013	87716	19.2	32205	16.3	84629	2.49	25	57.2	23.4	55511	8942	15483
2014	103990	19.9	35148	18	86811	2.55	25.2	57.3	22.8	68842	8916	15488
2015	106253	18.7	36550	21.7	88958	2.44	23.7	57.3	22.1	69703	9096	15497
2016	131476	19.6	47810	19.6	90086	1.26	22.5	57.3	22.1	83666	9096	15497

المصادر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إصدارات مختلفة، سنوات مختلفة–

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.mar